جامعـــــة قـــاصدي مربـــاح – ورقلـــــة

كليـــة الحقوق و العلوم السياسيـــة

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

بعنـــوان:

مبدأ التفويض في المدرسة الوظيفية في العلاقات الدولية

(دراسة مقارنة بين الاتحاد الأفريقي و الاتحاد الأوروبي نموذجا)

إعداد الطالبة:

صوالح فوزية

إشراف الأستاذ:

د. خميس محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة
الدكتور كاهي مبروك	رئيسا
الدكتور خميس محمد	مشرف ومقررا
الدكتور بهاز حسين	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/2018

هـــــــ : 1440/1439

جامعـــــة قــاصدي مربــاح – ورقلـــــة

كليـــة الحقوق و العلوم السياسيـــة

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: دراسات أمنية و إستراتيجية

بعنـــوان:

مبدأ التفويض في المدرسة الوظيفية في العلاقات الدولية

(دراسة مقارنة بين الاتحاد الأفريقي و الاتحاد الأوروبي نموذجا)

إعداد الطالبة:

صوالح فوزية

إشراف الأستاذ:

د. خميس محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة
الدكتور كاهي مبروك	رئيسا
الدكتور خميس محمد	مشرف ومقررا
الدكتور بهاز حسين	مناقشا

الموسم الجامعي: 2019/2018

هـــــــ : 1440/1439

إهداء

إلى واحة أحلامي وسراج حياتي.....إلي نبع الحنان الصافي والصدر الحنون الدافئ

إلى من حملتني وهنا على وهن وخصها الله بذكر في القران الكريم والتي هي مصدر فرحي ومفتاح نجاحي ،وبلسم جروحي وصديقة روحي ، والتي تعبت وضحت لتراني ناجحة "أمي الغالية حفظها الله ورعاها".

إلى من مازال يذكره اللسان ولم تنساه القلوب إلى روح أبي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جناته

إلى أبي الثاني.....أخي الكبير

إلى أحباء قلبي وأشقاء روحي إلي أخواتي يمينة ، رحيلة ،عتيقة ، إلى كل أخوة كل واحد باسمه والى كل أفراد العائلة كبيرة وصغيرة ،إلى عصافير وشموع بيتنا .

إلى كل الأحبة والأصدقاء خاصة مبروكة الغالية و زكية المحبوبة وريان وصفاء المشاكسين إلى حبيبتي جميلة.

إلى كل أساتذتي الذين سهروا على تعليمي من الابتدائي حتى التعليم العالي ،

إلى كل الطلبة قسم العلوم السياسية ، إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين دعموني من قريب أو بعيد إلى كل من ينير شمعة العلم .

اهدي هذا العمل المتواضع.

فوزية

الحمد لله رب العالمين الذي أرسل محمد - صلى الله عليه وسلم - رحمة للعالمين و جعله مثلا كاملا للعالمين و أسوة حسنة للمؤمنين و حجة على خلقة أجمعين، حيث جعل رسالته عامة للناس، و الصلاة و السلام على نبينا الرؤوف بالمؤمنين، و على آله و صحبه و من تبع سنته إلى يوم الدين أما بعد:

يروق لي أن تتقدم بشكر الكبير إلى كل من مد لي يد المساعدة و العون و اخص بالذكر:

*الأستاذ المشرف الدكتور: خميس محمد

* وكل أساتذة العلوم السياسية خاصة تخصص الدراسات الإستراتيجية و الأمنية

و في الختام أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني و شجعني على هذا العمل من قريب أو بعيد، و الله الموفق للصواب

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير عملية مبدأ التفويض على مؤسسات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ، إذا إن التوافق المهام والصلاحيات يؤدي إلى زيادة تفويض ومسؤوليات أكثر. وان دقة ووضوح مهام وصلاحيات في الاتحادين لها دور إيجابي في تحقيق التكامل والاندماج ، من خلال التحكم في السلطات الممنوحة وكذا زيادة سرعة التنفيذ في اتخاذ القرارات وتفادي الصراعات والنزاعات الدولية في القارتين.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأفريقي ، الاتحاد الأوروبي ، مبدأ التفويض .

Study Summary:

The study aimed at revealing the impact of the mandate process on AU institutions and the EU, if the compatibility of tasks and powers leads to greater delegation and responsibilities.
And that the accuracy and clarity of functions and powers in the two unions have a positive role in achieving integration and integration, by controlling the powers granted, as well as increasing the speed of implementation in decision-making and avoid conflicts and international conflicts in the two continents.

Keywords: African Union, European Union, Principle of Delegation.

مقدمـــــة

مقدمة :

لقد أعطى التكامل والاندماج دفعا قويا لتطوير الصورة التعددية للسياسة العالمية وذلك بعدما اتخذتها الدولة كوحدة تحليل أساسية ترتكز على جماعات المصالح ، ومن هنا يبدو إن التكامل كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسة الدولية العالمية.

ولكن إذا كان بناء السلم الدولي وتحقيق الرفاه الاجتماعي العالمي هو الهدف الأسمى لعملية التكامل والاندماج ، فان الاختلاف بقي قائما حول الأساليب والاستراتيجيات الكفيلة لتحقيق الاندماج على مستوى الإقليمي والدولي .

;تعد تجربة الاتحاد الأوروبي احد أبراز التجارب الوحدوية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ، والتي كان هدفها تحقيق التكامل والاندماج في مناطق متنوعة من العالم. حيث كلما كان الإقليم اقل استقلالية في الشؤون الدولية ، يتأثر بالواقع الدولي بشكل كبير ، حيث إن العوامل الدولية الخارجية تصبح أكثر أهمية في موضوع التكامل ، كما إن دراسات التجارب التكاملية في أوروبا وأفريقيا تدل على تفاعل كبير في العلاقات بين الوحدات في إقليم معين وبين العوامل الدولية الخارجية .

يعتبر بروز الطرح الوظيفي في العلاقات الدولية أثر واضح في مسار التفاعلات بين مختلف الوحدات السياسية بنظرة مثالية ساعية إلى إيجاد سبيل لوضع للنزاعات الدولية بإيجاد ميكانيزمات تكاملية تقنية تغلب مصلحة العام على الخاص ،و الوظيفية بشقيه الأصيل والجديد شكل مسار تطوري في فهم سبل التعامل مع مختلف الوحدات السياسية لا سميا الطرح الجديد والذي بلور أفكاره انطلاقا من أبراز نقائص الاتجاه الكلاسيكي واعتبارها منطلقات تحقق حتمية التكامل بمختلف مسالكه.وعلي هذا الأساس يعتبر الاتجاه الوظيفي اتجاه محافظا يسعى لحفظ التوازن داخل المجتمع ونفي التنافس والصراع .

<u>الهدف من الدراسة :</u>

تهدف الدراسة إلى إن المدرسة الوظيفية تؤمن بأن الطريق الوحيد لتحقيق السلم والأمن الدولي يكون عن طريق التوافق والانسجام مما يؤدي إلى التكامل وعليه جاء الهدف من الدراسة لعمل مقارنة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفق للمتطلبات الفكرية لمدرسة الوظيفية .

<u>أهمية الدراسة :</u>

تنبع أهمية الدراسة من كون الاتحاد الأفريقي قد تأسس في بدايات القرن الحادي والعشرين ، في وقت الذي كانت العديد من الدول الأفريقية تواجه حزمة من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ، مما أثر سلبا في تحقيق التنمية والتقدم في القارة الأفريقية . وعليه برزت أهمية دراسة دور الاتحاد الأفريقي في تسوية النزعات الدولية.

كما تكمل أهمية الدراسة نشأة الاتحاد الأوروبي وتحليل واقع المنظومة الأوروبية من خلال الاطلاع على مؤسسات الاتحاد الدستورية ومكونات القوة الأوروبية وعناصرها، والتحديات الداخلية والدولية التي تواجه الاتحاد ومستقبله في ظل النظام الدولي الجديد ، مع مطلع الألفية الثالثة.

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب دفعتني لاختيار الموضوع منها أسباب ذاتية وأسباب موضوعية :

الأسباب الذاتية:

رغبتي في بحث موضوع يتضمن أطار نظريا ومعرفيا حديث يمكن تطبيقه على الحالات المبحوثة ، كما استفادت من الدعم والمساعدات من قبل أستاذي المشرف الذي قام بدعمي في موضوعي والتمكن من تغطية كل ما كتب حوله في السنوات الأخيرة.

الأسباب الموضوعية :

- أن الاتحاد الأفريقي هو اتحاد إقليمي خاص بدول أفريقيا وحديث التكوين بينما الاتحاد الأوروبي يخص أوروبا دون غيرها .

- اهتمامي بدراسات الأمنية والإستراتيجية بما انه تخصص لديها الكثير من الاهتمام من طرف الباحثين السياسيين

حدود ومجالات الدراسة:

المجال المكاني: الاتحاد الأفريقي ، الاتحاد الأوروبي

المجال الموضوعي : النظرية الوظيفية، الاتحاد الأفريقي ، الاتحاد الأوروبي، مبدأ التفويض

وبناء على ما تقدم سيكون مناسبا طرح تساؤل مركزي يلخص المشكلة البحثية للدراسة ومتغيراتها لحصر العملية البحثية والتي تستهدف دراسة مقارنة بين الاتحاد الأفريقي ولاتحاد الأوروبي وفق للإجراءات المنهجية التالية .

أولا : إشكالية الدراسة :

كيف تم استخدام مبدأ التفويض في التجارب التكاملية لكل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ؟

ثانيا: فرضية الدراسة:

- كلما اقترنت عملية التكامل بمستوي تفويض عالي كلما زادت فرص نجاح العملية التكاملية.

ثالثا : الإطار النظري للدارسة :

تعتمد هذه الدراسة على عدة اطر معرفية نظرية، ساهم الباحثون في تطويرها في مختلف زوايا الفكر الإنساني ، حيث تتبني هذه الدراسة نظرية التكامل والاندماج ، نظرية النزاعات الدولية ، النظرية المؤسساتية، ومن جهة آخري يمكن التطرق لمقاربة الاقتصادية لتفسير النزعات الدولية.

رابعا : الإطار المنهجي للدراسة :

بما أننا بصدد دراسة الاتحاد الأفريقي ولاتحاد الأوروبي ودورهما في تحقيق الأمن والسلم الدوليين في القارتين في إطار حل النزاعات الدولية فقد اعتمدت في هذه الدراسة على المسح التاريخي الذي يساعد على التعرف على الأحداث التي جرت في الحقبة الزمنية المتعلقة بكل من الاتحادين.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا دقيقا في حين إن المنهج التحليلي يقوم بتحليل محتوي الظاهرة من خلال الانتقال من الصفات الكلية للظاهرة المبحوثة إلى جزئياتها وعناصرها الفرعية .

كذلك منهج دراسة الحالة لدراسة حالة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وهو منهج مركزي يستخدم لغرض الاقتراب من تفسير الأوضاع وتعميمها.

كما اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج المقارن من اجل المقارنة بين الاتحاد الأفريقي و الاتحاد الأوروبي وفق للمنطلقات المدرسة الوظيفية، كما يسمح لنا بتفسير العلاقات بين كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في فترتين زمنيتين مختلفتين لمعرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهم ، إضافة إلى المقارنة بين البني المؤسساتية لكل منهما.

خامسا: الدراسات السابقة:

1- تناولت دراسة معن عبد العزيز الرايس سنة 2015/2014 بجامعة الشرق الأوسط تحت عنوان "لاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد" ، أما نوع الدراسة فهي مذكرة مقدم من أجل استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، كما شمل مجال دراسته على الفترة الزمنية المحددة للدراسة مابين عامي (1992- 2013) حيث يعتبر عام 1992 العام الذي أعلن فيه قيام الاتحاد الأوروبي ، أما نهاية 2013 فهو العام الذي تمكن فيه من الحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة .والحدود المكانية فكانت دول الاتحاد الأوروبي ، كما

هدفت دراسته الي بيان العوامل المؤثرة في سياسة الاتحاد الخارجية وكذلك التعرف على المشكلات التي تواجه سياسة الاتحاد في ظل النظام الدولي الجديد والكشف عن الغرض التي يمكن إن يحققها الاتحاد الأوروبي، وقد درت مشكلة دراسته عن التساؤل الرئيسي المتعلق بطبيعة الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد ، كما أشار إلى الفرضية التالي : إن الاتحاد الأوروبي يعد من أبراز الأطراف في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد ، حيث استخدام المنهج التاريخي والتحليلي النظمي ، والمنهج اتخاذ القرار. اعتمد في مذكرته على المصادر والمراجع أغلبيتها باللغة العربية والقليل من الكتب الفرنسية ، أما النتائج التي خرجت بها الدراسة فكانت : توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- تعد تجربة الاتحاد الأوروبي احد أبراز التجارب الحدودية التي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين والتي كان هدفها تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في مناطق متنوعة من العالم .
- أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية لاتحاد باعتباره وحدة دولية.
- أن التجربة الأوروبية هي وحدها التي استطاعت إن تفرض نفسها وان تحتل موقف فريد ومتميز بين جميع التجارب الوحدوية في العالم وذلك بفعل حجم الإنجازات المتحققة وكذلك خصوصية المنهج المستخدم في بناء العملية التكاملية ذاتها حتى أصبحت أهم وأنجح التجارب التكامل الإقليمي على الإطلاق.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هي : اهتمت أغلب الدراسات السابق بشكل كبير بالسرد التاريخي وتجاهلت عدد كبير من الظواهر السياسية التي مرت فيها العالم خلال الفترة (1992-2014) وبعض الوقائع المهمة ذات الطبيعة السياسية ، خاصة ما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي من الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي ، لم يرد بأغلب الدراسات السابقة التطرق لدور حلف الناتو في صنع القرار السياسي داخل الاتحاد الأوروبي ، مع اعتبار إن أغلب دول هذا الاتحاد تنتمي لحلف الناتو.

2- تناولت دراسة فتيحة غراب سنة 2015/2014 ، جامعة قاصدي مرباح – الجزائر تحت عنوان دور الاتحاد الأفريقي في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا " دراسة حال مالي ".فهي مذكرة مقدم من أجل استكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية ، كما شملت مجال دراستها على الحدود الزمنية 2001وهي الفترة التي إنشاء وتطور فيها الاتحاد الأفريقي ، والحدود المكانية فهي

القارة الأفريقية والحدود الموضوعية الاتحاد الأفريقي ،الأزمة المالية ،النزاعات العرقية ،التدخل الأجنبي.

وقد درت مشكلة دراستها : ما طبيعة الاتحاد الأفريقي ؟ وهل حقق الاتحاد الأفريقي حل للازمة المالية ؟ كما أشارت إلى الفرضيات التالية :

- كلما تبت عجز الاتحاد الأفريقي سبب ذلك في خلق دور أجنبي (فرنسي) في مالي.

- لم تعد قوة الدور الجزائري داخل الاتحاد الأفريقي في تعطيل والتدخل العسكري الفرنسي.

كما تبنت الدراسة نظرية التنظيم الدولي ، نظرية التكامل والاندماج ، نظرية النزاعات الدولية حيث استخدمت في الدراسة على المسح التاريخي الذي ساعد في التعرف على الأحداث التي جرت والمنهج الفينومينولوجي.وتهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

- التعرف على الجوانب الرئيسية التي يقوم عليها الاتحاد الأفريقي من حلال أدواره الفعالة

- بيان إمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الأفريقية

- استشراف مستقبل الاتحاد الأفريقي كمنظمة إقليمية في حل النزاعات

كما اعتمدت في مذكرتها على المصادر والمراجع العربية والأجنبية والمجلات والدوريات والندوات ، والملاحظ في المذكرة غياب النتائج التي خرجت بها الدراسة وكذلك ما يميز الدراسات السابقة عن دراستها.

3- تناولت دراسة أيمن حبيبة وبوخلوط حنان سنة 2016/2015 بجامعة العربي التبسي " تبسة" ، الجزائر تحت عنوان : الاتحاد الأوروبي ودوره في تحقيق التكامل الاقتصادي ،أما نوع الدراسة فهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، كما شملت مجال دراستهم على الحدود المكانية " الاتحاد الأوروبي " .

كما درت مشكلة دراستهم على : إلى أي مدى تمكن الاتحاد الأوروبي من بلوغ هدفه في تحقيق التكامل الاقتصادي؟ كما استخدما المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي ، كما هدفت دراستهم إلى محاولة معرفة درجة التكامل التي وصل اليها الاتحاد الأوروبي ، أما عن النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة فكانت :

- يعتبر التكامل الاقتصادي لدول أوروبا من أهم التجارب الاندماجية الرائدة في العالم بسبب النجاح الكبير والذي حققه الاتحاد الأوروبي ، خاصة اقتصاديا إذ ارتبطت دول الاتحاد بعلاقات خاصة ومميزة مما أهلها لتشكيل تكتلا إقليميا مشتركا ، ومنظومة أوروبية موحدة تنافس التكتلات الدولية

الأخرى ،لتكون بذلك نموذج يقتدي به من طرف شعوب لم تعش ويلات الحروب التي خاضتها أوروبا في القرن العشرين ومع ذلك وجدت دول الاتحاد انه من أجل مصالحها المستقبلية أن تترك خلافاتها خافها .

ومن الملاحظ في المذكرة غياب الفرضيات وكذلك ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، منا اعتمد في المذكرة على المصادر والمراجع بالغة العربية والقليل من اللغة الفرنسية وبعض من المجلات والدوريات والنشرات والموسوعات والمذكرات والأطروحات .

4- تناولت دراسة محمد دحام كردي سنة 2013 تحت عنوان مستقبل الاتحاد الأوروبي دراسة في التأثير السياسي الدولي،أما نوع الدراسة فهو كتاب .كما هدفت دراسته إلى :

- التعرف على مكانة التاريخية للاتحاد الأوروبي والتنبؤ بمستقبله في القرن الحادي والعشرين؛
- تتبع مسيرة التكامل والاندماج الأوروبي في الماضي والحاضر؛
- معرفة عناصر القوة التي يتوافر عليها الاتحاد الأوروبي واهم الكوابح التي تحد من حركته في السياسة الدولية؛

وقد درت مشكلة دراسته على التساؤل الرئيسي المتعلق ب العقبات التي تحد من الدور المستقبلي للاتحاد الأوروبي ومستوى تأثيره السياسي الدولي في القرن الحادي والعشرون.كما تنطلق دراسته من فرضية مفادها :أن الاتحاد الأوروبي يمتلك عناصر قوة يحاول أن يوظفها للبروز قطبا دوليا فاعلا ومؤثر في القرن الحادي والعشرين ،على الرغم من الكوابح الداخلية والخارجية التي تحاول أن تحد من دوره المستقبلي في السياسة الدولية. حيث استخدم المنهج التاريخي ومنهج التحليل النظمي ،وكذلك منهج المقارن ومنهج الاستشراف المستقبلي.اعتمد في كتابه على المصادر والمراجع أغلبيتها بلغة العربية والفرنسية وكذلك بعض المذكرات ولأطروحات ومجلات والندوات ، أما النتائج التي خرجت بها الدراسة فكانت : توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- أن الاتحاد الأوروبي استطاع أن يشق لنفسه طريقا نحو البروز قوة فاعلة في السياسة الدولية، وان هذا الطريق قد استند على العلاقة المتينة بالولايات المتحدة الأمريكية والاستفادة من متغيرات البيئة الدولية الجديدة،حتى أوشكت أوروبا قريبة من الحلم الأوروبي الذي رواد أباء أوروبا الأوائل الذين تطلع والى رؤية أوروبا من الأطلنطي إلى الاورال.

- أن تأثير الاتحاد الأوروبي في السياسة الدولية يعتمد على انتهاج سياسة خارجية مستقلة وهذا يتطلب تنازل بعض الدول عن مبادئها الوطنية لصالح مبادئها القومية.

الفصل الأول :
الإطار النظري لمبدأ التفويض في النظرية الوظيفية

الفصل الأول : الإطار النظري لمبدأ التفويض في النظرية الوظيفية

المبحث الأول : ماهية التفويض

1- مفهوم التفويض :

***التفويض لغة**: لفظ التفويض من فوض إليه الأمر تفويضا رده إليه ، وتفاوض الشريكان في المال ،أي اشتركا فيه اجمع وهي شركة ، وتفاوض القوم في الأمر أي فاوض بعضهم بعضا ،كما قيل فوض إليه الأمر أي صيره إليه وجعله الحاكم فيه و"فاوضه" في الأمر بادله الرأي فيه بغية الوصول إلى تسوية وقرار فيه والفوضى تفرق الأمر واضطرابه ، ويقال قوم" فوضى" : ليس لهم رئيس و"المفاوضة "تبادل الرأي من ذوي الشأن فيه بغية الوصول إلى تسوية وإتقان ، "المفوض" – الوزير المفوض : موظف سياسي يمثل دولته في بلاد أجنبية ، ورتبته اقل من رتبة السفير وفوق رتبة القائم بالإعمال " المفوضية" مقر عمل الوزير المفوض.[1]

لفظ التفويض من فوض تفويضا إليه الأمر ، صيره إليه وجعله الحاكم فيه ، المفوض هو من فوضت إليه إدارة أعمال ، فاوض مفاوضة في الأمر أي شاركه فيه أو جاراه وذاكره وحادثة فيه تفاوض القوم في كذا فاوض بعضهم بعضا ، يقال قوم فوضي أي متساوون لا رئيس لهم وأمرهم فوضى بينهم ، المفاوضة يقال شركة مفاوضة وشركة مفاوضة أي الشركاء فيها متساوون مالا وتصرفا ودينا.

***** التفويض اصطلاحا:** تفويض السلطة **هو** منح أو إعطاء السلطة من أدارى لأخر أو من وحدة تنظيمية لأخرى لغرض تحقيق واجبات معينة .

ويعرفه جانب آخر من الفقه بأنه : إمكانية أن يعهد الرئيس الإداري ببعض اختصاصاته أو واجباته التي يستمدها من القانون لأحد العاملين المرؤوسين من المستويات الإدارية التالية له في الدرجة .[2]

وتفويض السلطة بمعنى آخر عبارة عن عملية السماح الاختياري بنقل السلطة أو جزء منها من الرئيس إلى المرؤوس وعندما يقبل الأخير هذا التفويض فإنه يلزم بأداء الواجبات التي يكلفه بها رئيسه

[1]- شروق أسامة عواد حجاب ، النظرية العامة للتفويض الإداري والتشريعي . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، سنة 2009، ص30.
[2]- سعيدة تركي ، التفويض في القانون الإداري . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2015-2016 ،ص 13.

ويمارس الصلاحيات اللازمة لأدائها ويصبح مسئولا عما قام به من أعمال وتعتبر عملية التفويض من العمليات الأساسية في التنظيم حيث لا يمكن تصور تركيز السلطات كلها عند قمة التنظيم أو تركيزها في مركز واحد لاتخاذ القرارات.[1]

2- أسباب وشروط التفويض :

أ- أسباب التفويض :

ترجع أسباب التفويض السلطة في الكثير من المؤسسات الحكومية إلى التطور الذي صاحب نمو المنظمات الحكومية والفلسفة الإدارة اتجاه مركزية أو لامركزية السلطة ، وبذلك يعتبر تفويض السلطة من الأمور الضرورية في عملية التنظيم ، ويجب على المدير القيام بالتفويض لأسباب عديدة وهي :

1- إن المهام المسنودة إلى المدير قد تفوق بكثير تلك التي تمكنه القيام بها شخصيا ، ويقود هذا السبب إلى أسئلة تتعلق بدرجة حجم تفويض السلطة التي ينبغي على المدير القيام بها.

2- إن تفويض السلطة هو العنصر الأساسي والخطوة الجوهرية في أي برنامج لتنمية المرؤوسين.فكل مكاسب وفوائد وبرامج التدريب بإشكالها المختلفة تذهب هباء إذا تجاهل المدير عملية تفويض السلطة .

3- إن كل مؤسسة من مؤسسات تحتاج بالضرورة إلى عمق في تنظيمها ، ففي آية لحظة قد تخلو بعض المناصب الإدارية بسبب ترقيتهم أو نقلهم أو تقاعدهم ، وفي هذه الحالة يجب على غيرهم شغل هذه المناصب لكي يستمر التنظيم في سيره.

ب- شروط التفويض :

لقد وجد تفويض السلطة للتخفيف من العبء الملقى على عاتق المدير ، ولإتاحة التفرغ له كي يجد متسعا من الوقت للقيام بالمسؤوليات الهامة له ، ويرى هاينز (1988) أن التفويض يشترط لاتخاذه مجموعة من الشروط وهي :

1- ارتباط السلطة بالمسؤولية ، حيث لا يمكن إعطاء المرؤوسين سلطة دون تحمليه بالمسؤولية عن ممارسة ذلك السلطة .

[1]- عبد الغني بيسوني عبد الله ، التنظيم الإداري ، الإسكندرية : منشاة المعارف ، سنة 2004 ، ص 116.

2- ارتباط السلطة المفوضة بقدرات المرؤوس وخبرته ، حيث لا يمكن تحميل المرؤوس أعباء ممارسة السلطة في أمور غير مدرب عليها ، ولا تتوفر له الخبرة فيها.

3- ارتباط التفويض بخطة متكاملة وواضحة في ذهن المدير الماهر لتنمية مرؤوسيه ، ولإعدادهم للوظائف والمسؤوليات الأكبر ، كما إن التفويض يجب لا يكون قرار انفعاليا غير مبنى على تقييم موضوعي لقدرات المرؤوس وإمكانياته ، وتصور خط التقدم الوظيفي المناسب له.

4- استمرار مسئولية المدير الذي فوض سلطته إلى بعض مرؤوسيه ، فلا يزال هو المسئول الأول والأخير عن مباشرة تلك السلطات ، وما يترتب عليها من نتائج .

5- إن التفويض هو إجراء مؤقت ، ومن ثم لابد من تحديد المدة الزمنية التي يفوض فيها المرؤوس بعض صلاحيات رئيسه ، وفي حالة الرغبة في استمرار التفويض يكون الإجراء السليم هو نقل السلطة من المرؤوس لتصبح مرتبطة بوظيفته هو ، وليس بوظيفة رئيسه.

6- أيضا يجب إن يكون التفويض محدد من حيث مدى السلطة ومجالات استخدامها ، فليس التفويض تصريحا مفتوحا للمرؤوس باستخدام الصلاحية المفوضة بلا قيد أو حد ، بل هو محدد بالمجالات والقواعد التي ينص عليها في قرار التفويض . [1]

[1]- ممدوح سودي منوخ الظفيري ، اثر تفويض السلطة على فعالية الأداء لدى العاملين بمؤسسات القطاع الحكومي بمدينة الكويت . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط : سنة 2012، ص 14-15-16.

المبحث الثاني : التفويض في النظرية الوظيفية

1- مفهوم التكامل وأنوعه

هناك عدة تعريفات للتكامل حيث يري "أرنست هانس"(Ernst Haas) في تعريفه للتكامل بأنه :تلك "العملية التي تتضمن تحولات الولاء والنشاطات لقوي سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة،بل انه يذهب إلى حد جعل عملية التكامل مرتبطة بربط النظام الدولي المقترح بالمستقبل ،ثم يقول :إذا فهمنا الوضع الحالي على انه سلسلة من التفاعلات والتمازج بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية ،فان على التكامل إن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية.

واستنادا إلى تعريف "ارنست هانس"للتكامل عرف "ليندر برغ" في دراسة له عن السوق الأوروبية المشتركة التكامل بأنه : العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية وشؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالها عن بعضها البعض ،وتسعي بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذا الشؤون او تفويض أمرها فيها لمؤسسة جديدة مثلا منظمة دولية . [1]

وكان أميتاي إتيزيوي (Amitai Etzioni) على النقيض من موقف هانس ،فهو يشاطر الموقف الثاني حيث ينظر إلى التكامل بوصفه حالة ناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فاعلة ،تكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع بمقدورها استعمال أدوات الإكراه ،وتحدد الهوية السياسية للشعب .وهو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل.

أما كارل دويتش (Karl Deutsch) : فيعرف التكامل على انه " الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في موئساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور سلمى ، أي حالة يحل فيها أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف "[2]

[1]- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، النظرية الوظيفية في العلاقات دولية. سنة 2016 ، تاريخ الاطلاع على موقع 2019/02/8 ،إلى ساعة 19:00 علي الربط :http://www.politics.dz.com

[2]- محمد نصر مهنا ، النظرية السياسة والعالم الثالث. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، طبعة 3، سنة 1998، ص26.

وفي دراسة ل"هانس"مع "فيليب شوميتر"أشار الباحثان إلى ثلاثة متغيرات يبدو انها تتدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه باتحاد السياسي انطلاق من تكامل اقتصادي:

- **المتغيرات القاعدية:** مثل حجم الوحدات التعددية الاجتماعية داخل الوحدات (أديان ،لغات ،قوميات ....الخ)، الاتساق النخبوي ومعدل التعامل بين الوحدات.

- **المتغيرات لحظة الاتحاد الاقتصادي :** حجم السلطة المفوضة للاتحاد،مستوى مشاركة الاتحاد في أعمال الحكومات وأهدافها.

- **المتغيرات الحركية :** نموذج اتخاذ القرار،معدل التعامل بين الوحدات بعد قيام الوحدة الاقتصادية ،ومستوى قدرة الأطراف على التكيف لمواجهة الأزمات .[1]

ويرى "فيليب جاكوب"أن عوامل التكامل هي :

1- **التقارب :**أن الشعوب المتجاورة جغرافيا مؤهلة أكثر للتكامل أو الوحدة فيما بينها.

2- **التجانس :**أن الشعوب المتشابهة في جوانب عديدة مؤهلة أكثر للتكامل من غير المتشابهة.

3- **التعامل المتبادل :**إن صلابة التحالف أو التكامل تقاس بمدى وحجم التعاملات بين الأطراف

4- **المعرفة المشتركة أو التقارب الذهبي:**كلما زاد التقارب الذهبي كلما تدعم التكامل.

5- **المصالح :**كلما كانت المصالح أو الفوائد الرئيسية تشمل أطرافا أكثر،كلما كانت قوة لتكامل واستمراره اكبر.

6- **مدى الروح الجماعية:**إذ كلما تمتع للأطراف برغبة في المشاركة مع المجتمعات الأخرى، كلما كان ذلك أفضل للتكامل ،أما الانعزالية فتضعف التكامل.

7- **الإطار البنيوي:**بمعنى كلما كانت المشاركة في اتخاذ القرار اكبر داخل الوحدات ،كلما كان التماسك أكثر .

8- **السيادة :**كلما كانت الدولة أكثر تشبثا بسيادتها ،كلما عطل ذلك التوجه نحو التكامل .

[1]- جيمس دورتي روبرت بالستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،ط 1،1985، ص 288

9- الفعالية الحكومية :كلما كانت الحكومة أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها،كلما كانت أكثر تكاملا ووحدة.

10- التجربة الوحدوية أو التكاملية السابقة : فالنجاح السابق في تجربة يؤدي إلى تعميم النجاح على ميادين أخرى.[1]

أما "إتزيوني" فيرى بأن عملية التكامل تمر بأربع مراحل وهي :

* حالة ما قبل التوحيد

* عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها

* عملية التوحيد من خلال الميادين والقطاعات التي شملتها

* نضوج عملية التوحيد ووصولها للنهاية المرسومة لها

ولكي يصل إلى هذا النموذج درس اتزيوني أربع حالات توحيد أو تكامل هي :

1- إتحاد الوست انديز 1958-1962

2-اتحاد الشمال 1953-1964

3-الجمهورية العربية المتحدة 1958- 1961

4- السوق الأوروبية المشتركة 1958 - 1964[2]

تعد المقاربة الوظيفية للظاهرة التكاملية حديثة في مجال التنظير للعلاقات الدولية ،وتعالج موضوعا قديما ألا وهو التكامل ،إذ ظهرت البوادر الأولى للتنظير في هذا الموضوع إبان فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية ،وأصبح في قوالب نظرية متماسكة ممنهجة بعد الحرب العالمية الثانية ،وتحديدا عقب انقسام العالم إلى كتلتين رأسمالية واشتراكية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ولاتحاد السوفيتي على التوالي ، وكانت الدعوة إلى صياغة الظاهرة التكاملية في قوالب نظرية ممنهجة إلى تزايد الاهتمام بالمؤسسات والمنظمات والتكتلات على المستوين الإقليمي و الدولي خلال هذه الفترة .أما التأصيل للتكامل بوصفه موضوعا فيرجع إلى عهد الفتوحات الإسلامية ،أين عرفت الدولة

[1]- نفس المرجع ، ص 300،301
[2]- نفس المرجع ، ص 279.

الإسلامية علاقات تكامل بالمفهوم المعاصر،والنابعة أساسا من الرغبة في تلبية حاجيات ضرورية لا يمكن تحقيقها فرديا وإنما جماعيا،ومن ثم فان التكامل بوصفه موضوعا اسبق منه تنظيرا.

يعتمد الوظيفيون في معالجتهم لموضوع التكامل على مستويين : **المستوى الداخلي :** دراسة التكامل من خلال المؤشرات والقيم المشتركة داخل كل وحدة سياسية طرفا في العملية التكاملية .في حين يتعلق **المستوي الخارجي :** بدراسة التكامل من خلال تأثير النخب والقوى الخارجية على الوحدات السياسية لتحقيق التكامل فيما بينها .

أما وحدة التحليل في معالجتهم لموضوع التكامل ،فتنحصر في الفواعل عبر الوطنية في خضم علاقات التفاعل بين شتى الوحدات السياسية اجتماعيا ،واقتصادية ،وسياسيا عسكريا ،فجاءت الوظيفية بوصفها محاولة لطرح صيغ بديلة لاستعاب العلاقات الدولية ، وتصويب الإصرار المبالغ فيه من طرف المقاربة الواقعية بتجاوزها فكرة مركزية الدولة الوطنية الويستفالية بوصفها وحدة تحليل أساسية وفاعل وحيد في العلاقات الدولية ،وكذا تجاوزها للطبيعة الفوضوية المطلقة للنظام الدولي ،حيث تمنح الوظيفية الأولوية للفواعل العابرة للوطنية التي تمثل التكتلات الإقليمية والدولية ، وتطرح رؤى مغايرة لمسائل السلام والأمن والاستقرار في العلاقات الدولية.[1]

حالات التكامل وأنوعه :

* **– حالات التكامل:** وهناك ثلاث حالات وهي :

1- التكامل القيمي : ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

أ- نموذج التماثل : حيث تتماثل القيم أو تتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للأطراف .

ب – النموذج السلمي : حيث ترتب القيم في درجات معينة بحيث يتم تسوية الصراعات طبقا للقيمة العليا في هذا السلم.

2- تكامل الأطراف : ويتمثل في نموذجين هما:

أ – نموذج التشابهات العديدة بين الأطراف من حيث الحجم ، المركز الدولي ، التركيبة السكانية ، البني السياسية والاقتصادية

[1]- عبد الناصر جندلي ، لتكامل مقاربة مفاهيمية وتنظيرية. مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي ،العدد 3 ،سنة 2015، ص 14-15

ب – نموذج زيادة الاعتماد المتبادل في القطاعات السياسية ، الاقتصادية والثقافية بين الأطراف إلى درجة يجعل التأثير على طرف معين يترك أثاره على الطرف الأخر.

3- التكامل التبادلي بين الكل والجزء : وهو نموذجين :

أ- نموذج الولاء : يستمر ويتطور التكامل مادامت إطرافه مستمرة في دعمه .

ب- نموذج التوزيع : حيث يصبح وجود التكامل معتمدا على قدرته في تقديم نتائج إيجابية أو ما سمي بالمخرجات ، مثل حماية كيان من الأهواء أو تحقيق مكاسب اقتصادية أو رفع معيشة السكان.

*أنواع التكامل :

التكامل الاقتصادي: يتمثل في تكوين الأسواق الاقتصادية المشتركة ويتم ذلك بوسائل ومظاهر عديدة مثل توحيد التشريعات الضريبية والجمركية وإزالة كل العوائق التي تحول دون التدفق الحر للسلع والخدمات ، وانسياب حركة العمل و رأس المال بين مختلف مناطق السوق.

التكامل الاجتماعي : ويعني به عملية نقل اللواءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة وتنمية الاتجاهات فوق القومية ، أي خلق الوعي فوق قومي .

التكامل السياسي : والمقصود به عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة ، والتكامل السياسي لا يعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية ،ولكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات وباستثناء نموذج الوحدة الفيدرالية الكاملة فانه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.

التكامل الأمني : ويظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية وينبني في افتراضه على أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة ، والاعتقاد السائد هو إن التكامل الأمني لا يحدث عادة ألا في ظروف الأزمات وتفاقم التهديدات والإخطار المشترك. [1]

[1]- عبد الله مصباح زايد ، السياسة الدولية ، بيروت : دار الرواد ، سنة 2002. ص150.

2- الوظيفية الجديدة

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية ،وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من ارنست هانس ،وأميتاي ايتريوني، وكارل دوتيش. وجون غالتينغ ، وجوزيف ناي.

يعتبر"أرنست هانس" من أهم منظري النظرية الوظيفية الجديدة ، وتستمد النظرية الوظيفية الجديدة بعض عناصرها من النظرية الوظيفية ، إذ إن النظرية تري إن التكامل والاندماج يبدأ من مجالات سياسية دنيا أي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،ولكن لابد من التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين دنيا إلى ميادين سياسية عليا ،كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الأيديولوجية والرمزية ، ويكون هذا بانتقال الولاء من ولاء للدولة القومية إلى ولاء لهيئات جديدة وهي المنظمات الإقليمية والمحلية ، لنصل إلي الدول الإقليمية داخل دولة لإقليمية واحدة.

كما تشدد النظرية الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجتمع المدني ومجموعات المصالح للدفع بمسار نتيجة للمنفعة التي تجنيها مما يجعلها تقف في وجه أية محاولة من السلطة السياسية داخل الدول لوقف مسار التكامل.[1]

كما أكد منظري الوظيفية الجديدة على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية:

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية ، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين ، أي الاعتماد علي مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادي به الوظيفيون القدامى.

- وجوب تخصص موارد اقتصادية كافية ، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع

[1]- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية . مرجع سابق.

- وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود اطر مؤسسية يوكل اليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية ، أي إن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج ، وهو ما يجعله أقرب إلى مفهوم الوحدة والمنهج الاتحادي من غيره.[1]

ومن ثم فقد كان من أهم الإضافات التي أتي بها هذا المنهج هو رسم مراحل تتدرج فيها عملية التكامل وتتصاعد عمليات نقل السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تنشأ كنواة لحكومة إقليمية ، وبوجه عام تبدأ هذه المراحل باليات تتدرج تحت ما يسمى " التكامل السلبي" Négative Intégration على حد تعبير "جان تنبرجن " إلى التكامل الإيجابي Positive Intégration فالأول ينطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور ، بينما الثاني يعني نقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية وهو ما يضفي سلطات أوسع علي المؤسسة الإقليمية.[2]

كما بدا ارنست هانس بنقد الأفكار الوظيفية ميتراني وأصبح يعرف بأبي الوظيفية الجديدة في عام 1964 بإمكانية الفصل بين الأمور السياسية والأمور ميتراني انطلق من نقد فكرة الفنية بما فيها الاقتصادية حيث أكد في عبارة شهيرة " أن التفرقة بين الأمور السياسية والأمور الفنية ، أو بين رجل السياسة والخبير الفني هي مسالة غير قائمة ، لان الأمور الفنية عادة ما تصبح كذلك نتيجة لقرار سياسي سابق".[3]

2- الانتقادات : كما وجهة المدرسة الوظيفية العديد من الانتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- صعوبة أن لم يكن استحالة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسية

- أن الدول لم تبدو رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات الدولية

- أن العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للتعميم (Spillover) على القطاع السياسي

[1]- أسيا الوافي ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة : سنة 2007/2006.ص12.

[2]- محمد محمود الإمام ، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي . القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الطبعة الأولي ، سنة 1998 .،ص10.

[3]- سكينة حملاوي ، انعكاسات الأزمات الاقتصادية علي التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي"أزمة اليورو". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة : سنة 2017/2016.ص 105.

- أن إدارة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإدارة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية.

كذلك فان مفهوم الانتشار أو التعميم غير متفق على معناه بين الباحثين ، كما أن حوافز أو مثبطات أو مراحل الانتقالية نحو التكامل كلها موضوعات غير متفق عليها ، وربما يعود ذلك كله إلى الخلاف حول دور عوامل الاتفاق أو الإكراه (Coercion consensus) في تحقيق التكامل [1]

[1]- جيمس دورتي روبرت بالستغراف ، مرجع سابق، ص303.

خلاصة الفصل الأول

في سياق هذه النظرية يتبين لنا مدى فعالية دور التفويض بالنسبة للمؤسسات ، من خلال تسهيل المعاملات وسعة اتخاذ القرار، إذا يعتبر التفويض كمبدأ من المبادئ الأساسية لبناء التنظيم المؤسساتي ، والذي يمكن أن يساهم في تطوير المهارات . مما يؤدي إلى تحقيق الانسجام والتكامل بين مختلف الوحدات ومن ثم تحقيق الفعالية التنظيمية وبلوغ الأهداف .

الفصل الثاني :
التفويض في مؤسسات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

الفصل الثاني : التفويض في مؤسسات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

المبحث الأول : التفويض في مؤسسات الاتحاد الأفريقي

بداية يجب الاعتراف بان منظمة الوحدة الأفريقية أدت الغرض منها ، واستكمال نحو الرغبة في تحقيق أهداف الوحدة والتكامل بين الشعوب القارة الأفريقية ،كان من الواجب فتح الطريق أمام تنظيم هيكلي جديد يتميز بالشمولية والمرونة ،ويشتمل علي آليات جديدة تتناسب مع تحديات الواقع الجديدة، وتوفر أطار فعلى شامل لأسباب ووسائل تحقيق النهضة الأفريقية . والذي سوف يستكمل مسيرة النجاح التي حققتها منظمة الوحدة الأفريقية، التي كانت تعد أداة إيجابية لتعزيز التعاون والوحدة، ومنبر لتوحيد مواقف قارة أفريقيا وإتباع سياسة مشتركة نحو القضايا التي تمس الشعوب الأفريقية.[1]

1- نشأة الاتحاد الإفريقي :

لا تعتبر الدعوة إلى الاتحاد الإفريقي جديدة ، فقد بدأت منذ سنوات طويلة وتعود إلى ما قبل إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1958 ،حيث أطلقها قادة أفارقة كبار، مثل جمال عبد الناصر، وجوامي نكروما ،وغوليوس نيريري وموديبوكيتا، وغيرهم ومنذ عام 1964بدات المطالبة بهذه الوحدة ،خاصة من قبل الرئيس نكروما. وقبل هؤلاء كانت هناك محاولات للوحدة ،ونتيجة للظروف التي يمر بها العالم ، ووجود تكتلات كبيرة أصبح لابد للأفارقة من الانضمام بعضهم إلى بعض ،وتحقيق فضاء إفريقي فالقارة الإفريقية غنية بإمكاناتها ،ويوجد بها نحو800 مليون مواطن .وهناك إمكانية للتوحيد.[2]

الاتحاد الإفريقي هو منظمة مستوحاة من الاتحاد الأوروبي ، أعلنت الدول الإفريقية عنها رسميا في جويلية 2002 لتكون عاملا رئيسيا في التحول للتكامل والاستقرار والتنمية في القارة.

حل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية التي أسست في ماي عام 1963 بعد نيل أغلبية الدول الإفريقية استقلالها ، ودخل النص التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع في يوليو 2000 في العاصمة التوغولية لومى حيز التطبيق في ماي 2001.

[1]- لمياء تخة ، دور الاتحاد الإفريقي في حلحلة الأزمة المالية 2012/2006. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في علوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة:2015/2014،ص01.

[2]- حسين خليل ، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية. لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، ج2، ط1 ، سنة 2013، ص 101.

وأعلن الاتحاد أثناء قمة استثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في مدينة سرت الليبية في مارس 2001 اثر جهود قادها الزعيم الليبي العقيد معمر القدافي الذي حاصل على موافقة نظرائه الأفارقة على إعلان قيام الاتحاد حتى قبل المصادقة عليه من 36 دولة .[1]

الاتحاد الإفريقي هو منظمة دولية تتألف من 55 دولة افريقية تأسس الاتحاد في 09 يوليو 2002 يتخذ أهم قرارات الاتحاد في اجتماع نصف سنوي لرؤساء الدول وممثلي حكومات الدول الأعضاء من خلال ما يسمي بالجمعية العامة للاتحاد الإفريقي ، يقع مقر الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في أثيوبيا ويترأسه حاليا بولكا غامة.[2]

2- أهداف الاتحاد الإفريقي: تشير المادة الثانية من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي إلى الأهداف التالية:

* تحقيق الوحدة والتضامن بين البلدان والشعوب الأفريقية؛

* الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أرضيها واستقلالها؛

* التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛

*تشيع التعاون الدولي؛

* تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة؛

* تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الراشد؛

* تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي والمواثيق الأخرى لحقوق الإنسان؛

* تحسين وضع القارة الأفريقية بتهيئة الظروف المناسبة لها على الساحة الدولية؛

* الوصول بالقارة الأفريقية إلى التكامل في النواحي الاجتماعية والاقتصادية ؛

* تشجيع التعاون في جميع مناطق النشاط البشري لرفع مستوي المعيشة؛

* تنمية القارة عن طريق التقدم التكنولوجي ؛

[1]- رؤى زاهر ، الاتحاد الإفريقي نشأته ومؤسساته . تاريخ الاطلاع 2019/03/30 على الساعة 20:30 متوفر على الرابط : https// www.aljazeera.net

[2]- الاتحاد الإفريقي . تاريخ الاطلاع 2019/03/30 على الساعة 20:30 متوفر على الرابط : https//ar.wikpedia.org

* حماية أفراد القارة من الإمراض والأوبئة وتعزيز الصحة الجيدة في القارة؛

3- مبادئ الاتحاد الإفريقي

تكمن أهمية المبادئ لأي تنظيم دولي ، في ضرورتها لبلوغ الأهداف المتفق عليها وبقدر ما تتمتع به المبادئ من تحديات ووضوح بقدر ما يستطيع الإطار التنظيمي لأي منظمة من تحقيق الأهداف التي يرجوها من وراء إنشائه بفعالية ودقة ، والاتحاد الإفريقي شانه شان المنظمات الإقليمية الأخرى قد أورد أهم المبادئ التي يقوم عليها في قانونه التأسيسي في المادة الرابعة منه ،والتي ضمت:

* مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء؛

* عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء؛

* احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال؛

* تسويات الخلافات بين الدول الأعضاء؛

* مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد؛

* وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية؛

* منع استخدام القوة والتهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد؛

* التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في امن والسلام؛

* حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة الأمن والسلام؛

* تعزيز المساواة بين الجنسين؛

* تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة؛

* احترام قداسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبات والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية؛

4- مؤسسات الاتحاد الأفريقي

يتكون الاتحاد الأفريقي من مجموعة من الأجهزة والمؤسسات والتي تعتبر الهيكل المؤسساتي للاتحاد وهي كالتالي :

1- مؤتمر الاتحاد:

وهو الجهاز الأعلى للاتحاد ويتألف من رؤساء والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول ، ويجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية أو بناء على طلب أية دولة عضو بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء ،كما يجتمع المؤتمر أيضا في دورة غير عادية ويتولى رئيس دولة أو حكومة يتم انتخابه بعد مشاورات بين الدول الأعضاء رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة . ويتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع ، وان تعذر ذلك فبأغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد.

2- المجلس التنفيذي

يعتبر الجهاز التنفيذي المؤسسة الثانية من مؤسسات الاتحاد ، والذي يقوم بتنفيذ القرارات والقيام بدراسة وبحث المشاكل العاجلة والهامة .

ويتألف المجلس التنفيذي من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء ، ويجتمع المجلس مرتين في السنة بصفة دورية ، كما يجتمع في دوره غير عادية بناءا على طلب أي دولة عضو وبموافقة ثلثي الدول الأعضاء.

3- برلمان عموم إفريقيا

تعد فكرة إنشاء البرلمانات الإفريقية فكرة حديثة نسبيا ، وتعود فكرة برلمان عموم أفريقيا إلى المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية ،حيث نصت المادتان 7و14 من المعاهدة على إنشاء برلمان لعموم أفريقيا تابع للجماعة ، على أن يتم تحديد تكوينه واختصاصاته في بروتوكول خاص ،وقد خضع البروتوكول الذي أعدته الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمناقشات مستفيضة من جانب الخبراء والبرلمانيين والدبلوماسيين الأفارقة ، يمثل البرلمان كافة شعوب أفريقيا ويمللك سلطة تشريعية كاملة ، وينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع العام والمباشر .[1]

[1]- حسين خليل ، مرجع سابق، ص ص 107- 129.

4- محكمة العدل الأفريقية: وقد تناولتها المادة 18 على النحو التالي :

- يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد؛

- يتم تحديد النظام السياسي لمحكمة العدل وتشكيل مهامها في البرتوكول خاص بها؛

5- اللجنة (المفوضية): وقد تناولت المادة 20 تنظيم ما يتعلق بهذه اللجنة على النحو التالي:

1- يتم أنشاء لجنة للاتحاد وتكون أمانة له؛

2- تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتسير مهام اللجنة؛

3- يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها؛

6- لجنة الممثلين الدائمين: وقد حددت المادة21 من الميثاق تشكيل هذه اللجنة ومهامها على النحو التالي :

1- يتم إنشاء لجنة الممثلين الدائمين وتتكون من الممثلين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الأعضاء؛

2- تكون لجنة الممثلين الدائمين مسئولة عن تحضير أعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء على تعليمات المجلس ، ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء؛

7- اللجان الفنية المتخصصة: تنص المادة 14 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على مجموعة من اللجان الفنية المتخصصة ،تكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي وتشمل هذه اللجان مايلي:

1- لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الزراعية؛

2- لجنة الشؤون النقدية والمالية؛

3- لجنة التجارة والجمارك والهجرة؛

4- لجنة الصناعة والعلم والتكنولوجية والطاقة والموارد الطبيعية والبيئية؛

5- لجنة النقل والموصلات والسياحة؛

6- لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية؛

7- لجنة الثقافة والتعليم والمواد البشرية؛

8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

وقد تناولت المادة 22 من الميثاق ما يتعلق بهذا المجلس فنصت على انه " يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد" "يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه"

9- المؤسسات المالية:

وقد تناولت المادة 19 من الميثاق تنظميها على النحو التالي :

" يكون للاتحاد المؤسسات المالية التالية التي تحدد نظمها ولوائحها برتوكولات خاصة بها ":

1- المركز المصرفي الأفريقي؛

2- صندوق النقد الدولي؛

3- المصرف الأفريقي للاستثمار؛ [1]

10- مجلس السلم والأمن الأفريقي

أجازت المادة 15 للمؤتمر إنشاء أية أجهزة أخرى يرى إضافتها إلى الأجهزة التسعة السابقة، حيث أجاز مؤتمر القمة الأفريقية في ديربان يوليو 2002 بروتوكول مجلس الأمن والسلم الأفريقي ،وقرر عرضه على الدول الأعضاء للموافقة عليه ،مع استمرار العمل بالية منع وإدارة وتسوية النزاعات القائمة في عملها إلى حين استكمال تأسيس مجلس الأمن والسلم الأفريقي . [2]

[1]- انظر إلى المواد 14، 15، 18، 19 ، 20، 21، 22 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. تاريخ الاطلاع ، 2019/03/01،على الساعة20:00، علي الرابط : https://www.refworld.org

[2]- حسين خليل ،مرجع سابق ،ص 136-137.

المبحث الثاني : التفويض في مؤسسات الاتحاد الأوروبي

تكررت المحاولات في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوربا، فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط ، مرورا بإمبراطورية شارلمان الفرنكية ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات شاسعة تحت إدارة فضفاضة لمئات السنين ، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة . وفيما بعد حدثت محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي ، منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر ، والأخرى في أربعينات القرن العشرين على يد هتلر ، وهما تجربتان لم تتمكنا من الاستمرار ألا لفترات قصيرة وانتقالية بوجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة اشتملت هذه السيطرات على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة ، مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية . واحدة من أول أفكار التوحيد السلمي من خلال التعاون والمساواة في العضوية قدمها المفكر السلمي فكتور هوغو عام 1851 دون أن تحظي بفرصة جادة في التطبيق .وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ، ازدادت بشدة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي . مدفوعا بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن اجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى . أدى هذا الشعور في النهاية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 على يد كل من ألمانيا الغربية فرنسا ،إيطاليا، ودول بينيلوكس بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية ،وتسمى في المملكة المتحدة بشكل غير رسمي ب" السوق المشتركة " ، تأسست في اتفاقية روما للعام 1957 وطبقت في يناير 1958 . هذا التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية يشكل العماد الأول للاتحاد الأوروبي.[1]

1- نشأة الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي هو جماعة دولية تضم 28 دولة من الدول الأوروبية تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت عام 1992 ، ألا أن فكرة إنشائه تمتد إلى خمسينيات القرن الماضي وبالتحديد عام 1957 أبان توقيع اتفاقية روما التي بدء تطبيق بنودها في الأول من يناير عام 1958 وشكلت من خلال أول وحدة جمركية عرفت في الأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية وتسمى

[1]- الاتحاد الأوروبي ، تاريخ الاطلاع 2019/04/19 على الساعة 19:30 متوفر على الرابط : https//ar.wikpedia.org

بشكل غير رسمي ب (السوق المشتركة) وكانت هذه السوق هي اللبنة الأولى في تشكيل الاتحاد الأوروبي وتغير شكله من مجرد تبادل نجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية.

وفي بدا الأمر لم يضع الاتحاد أية شروط للانضمام لعضوية الاتحاد عدا الشروط العامة ،وكان هذا يهدف إلى مشاركة العديد من دول القارة في هذا الاتحاد كي يأخذ الشكل التوسعي لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف الآن بشروط كوبنهاجن وهي تنقسم إلى :

- **شروط سياسية** : وتتعلق بضمان كامل للديمقراطية ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

- **شروط اقتصادية** : فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد.

- **شروط تشريعية** : وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي تم تبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

وفي عام 1958 ومع تطبيق بنود اتفاقية روما كان عدد الأعضاء ستة دول وهم : إيطاليا ، ألمانيا ، بلجيكا ، فرنسا ، لوكسمبورج وهولندا وهي الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي.

وفي عام 1973 انضمت كل من المملكة المتحدة و الدانمرك ليزيد عدد الأعضاء إلى ثماني دول تبعها عام 1981 بانضمام اليونان وفي عام 1986 تم انضمام اسبانيا والبرتغال ليصبح عدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إحدى عشر دولة ثم تبع ذلك انضمام ايرلندا عام 1993 وبعدها بعامين انضمت كل من السويد ، فنلندا أو النمسا عام 1995 ليصبح عدد الدول الأعضاء خمسة عشر دولة.

جاءت اللحظة التاريخية في الأول من ماي عام 2004 حيث انضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الاتحاد وهم قبرص ، مالطا ، التشيك،استونيا ،المجر، لاتفيا ،لتوانيا ، بولندا ،سلوفاكيا ، وسلوفينيا وذلك في ختام مرحلة من التغيير الهائل ليس في حجم وعدد الأعضاء بحسب ولكن في مفهوم توحد القارة عموما حيث توجد ثماني دول من بين العشرة المنضمين أخيرا إلى عضوية الاتحاد من دول وسط وشرق أوروبا ومعظمها من الدول التي قد حصلت على استقلالها بعد تفكك كل من الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبذلك يصبح عدد الدول الأعضاء خمسة وعشرون

دولة إلى إن انضمت بعد ذلك وبالتحديد في عام 2007 كل من رومانيا وبلغاريا ليرتفع عدد الدول الأعضاء إلى 27 دولة.[1]

2- أهداف الاتحاد الأوروبي:

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بين دول الأعضاء ويمكن إيجازها فيما يلي:

- تأسيس " المواطنة الأوروبية" الحقوق الأساسية ،حرية التنقل ، الحقوق المدنية والسياسية

- ضمان الحرية والأمن والعدل من خلال التعاون بين الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية والعدل

- دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي عبر تدعيم : السوق المشتركة ، العملة المشتركة اليورو ،التنمية الإقليمية ، قضايا حماية البيئية

- تقوية دور أوروبا في العالم في مجالات السياسة الخارجية والأمنية موحدة[2]

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وجميع الحواجز الجمركية بالنسبة لتصدير واستيراد السلع ، وكل الإجراءات الأخرى التي لها التأثير نفسه

- إنشاء تعريفة جمركية كشتركم وتجارة سياسة تجارية مشتركة تجاه الأطراف الأخرى

- إزالة العقبات في مواجهة حرية حركة الأفراد والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء

- إقامة سياسة زراعية مشتركة

- تبني سياسة مشتركة في مجال الموصلات

- إنشاء نظام يضمن عدم تشويه المنافسة في إطار السوق المشتركة

- تطبيق إجراءات للتنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، ومعالجة العجز في موازين المدفوعات

- التقريب بين قوانين الدول الأعضاء إلى الحد اللازم لضمان عمل السوق المشتركة

[1]- عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات . عمان : دار الفكر ،طبعة 1، 2011 ، ص96،97.
[2]- الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي، تاريخ الاطلاع 2019/04/19 على الساعة 19:30 متوفر على الرابط : https//ar.alkonpis.se

- إنشاء صندوق اجتماعي لتحسين فرص التوظيف ، والمساهمة في رفع مستوى المعيشة

- إنشاء بنك استثمار أوروبي لتسهيل التوسع الاقتصادي للجماعة

- عقد الاتفاقيات ارتباط مع الدول الأخرى بهدف زيادة التجارة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.[1]

3- مبادئ الاتحاد الأوروبي: يتم تنظيم الاتحاد الأوروبي كديمقراطية تمثيلية على أساس المبادئ المدنية الأساسية التالية:

- إن كرامة الإنسان مصونة وهي أساس الحقوق الأساسية؛

- لمواطني الاتحاد الأوروبي الحق في حرية التنقل والعيش بحرية داخل الاتحاد؛

- ضمان احترام الحياة الخاصة وحرية التفكير والدين والتجمع والتعبير والمعلومات؛

- يحق لمواطني الاتحاد الأوروبي البالغين الترشح والتصويت في الانتخابات برلمان الاتحاد الأوروبي وفي بلد إقامتهم أو منشأتهم؛

- جميع المواطنين متساوين إمام القانون ، ويقوم الاتحاد الأوروبي على حكم القانون؛

- يحمي الاتحاد الأوروبي حق التحرر من التمييز على أساس الجنس أو الأصل العرقي أو ألاثني أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو السن أو الميول الجنسية، والحق في حماية بيانات الشخصية ، والحق في الوصول إلى العدالة؛

هناك ثلاث مؤسسات رئيسية تشارك في إنشاء وضمان التشريعات التي تستند إلى هذه المبادئ:

1- البرلمان الأوروبي : الذي يمثل مواطني الاتحاد الأوروبي ويتم انتخابهم مباشرة من قبلهم؛

2- مجلس الاتحاد الأوروبي : الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء؛

3- المفوضية الأوروبية : والتي تمثل مصالح الاتحاد ككل؛ [2]

[1]- صدام مرير ألجميلي ،الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد . بيروت : دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى ، 2009، ص 48-49.
[2]- المبادئ المدنية الأساسية في الاتحاد الأوروبي ، تاريخ الاطلاع 2019/04/25، على الساعة 18:00،على الموقع:
hu.danubecompass.org

4- مؤسسات الاتحاد الأوروبي

هناك ست مؤسسات تساهم في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وهي : المجلس الأوروبي ، والمجلس الوزاري ، والمفوضية الأوروبية ، والبرلمان الأوروبي ،ومحكمة العدل الأوروبية ،واللجنة الاقتصادية والاجتماعية . ويتضمن الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي مجلسين : الأول هو المجلس الأوروبي ،والثاني هو مجلس الاتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري).

1- المجلس الأوروبي : يتكون المجلس الأوروبي من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد ، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار . وهو عبارة عن اجتماعات قمة تعقد بين رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي .والواقع أن معاهدة روما المنشئة للاتحاد الأوروبي لم تتضمن نصوصا واضحة حول طريقة اجتماعات الجماعة ،ولم يجتمع قادة الدول في السنوات العشر الأولى لإنشائها ألا ثلاث مرات .ولكن بدأت تظهر الحاجة إلى وجود إطار منظم لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة وحل المشكلات التي لا تستطيع مؤسسات الجماعة الأخرى حلها . [1]

2- مجلس الوزراء: هو احد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي منذ البداية ، أي منذ تأسيس " الجماعة الأوروبية للفحم والصلب " لكن تعديلات كثيرة طرأت على تشكيل هذا المجلس وطريقة صنع القرار فيه ،تضمنتها المعاهدات المختلفة التي وردت بها نصوص تتناول تشكيل المؤسسات الأوروبية ، ومن بينها معاهدتان ماستر يخت ونيس. [2]

3- المفوضية : تهتم المفوضية الأوروبية والتي مقرها بروكسل بمصالح الاتحاد الأوروبي وتمتلك المفوضية صلاحيات اقتراح القوانين المشتركة والإشراف على تنفيذها بوصفها المسئولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة .كما تقوم بوضع الميزانية العامة للاتحاد والإشراف على تنفيذها كما يحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول الخارج الاتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسالة قبول أعضاء جدد في الاتحاد.

4- البرلمان الأوروبي :ويملك البرلمان الأوروبي بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الأوروبي ويراقب عمل المفوضية الأوروبية ويوافق على أعضائها ويشارك

[1]- صدام مرير ألجميلي ، مرجع سابق، ص61.

[2]- حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ، 2004، ص 194.

بوضع القوانين ويصدق علي الاتفاقيات الدولية وعلي انضمام الأعضاء الجدد ويقع مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورج لكنه يعمل أيضا في بروكسل ولوكسمبورج.[1]

5- محكمة العدل الدولية :وهي الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي ، تتكون المحكمة من قاضي من كل دولة ويشهد له بالكفاءة والخبرة في المجالات القانونية ويقوم المجلس الوزاري باختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول .ويختار قاض واحد منهم ليكون رئيسا للمحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد،وقد يتغير عدد أعضاء المحكمة بتغير عدد أعضاء الجماعة الأوروبية .ويعتبرون مستقلين ويضمن الاتحاد الأوروبي للقضاة كل الوسائل اللازمة للقيام بوجباتها على أكمل وجه وحماية استقلاليتهم وحيادهم.

6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية : تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بدور استشاري قريب من دور البرلمان الأوروبي ، وقد حددت معاهدة روما عددا من المسائل التي تقوم المفوضية والمجلس الوزاري باستشارة اللجنة فيها قبل إصدار التشريعات ،دون أن يكون رأي اللجنة ملزما .

وأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية هم من رجال الأعمال وممثلي مؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين والعمال والفلاحين .ويتم تعينهم بواسطة المجلس الوزاري بناء على ترشيح الحكومات التي تقوم باستشارة جماعات المصالح في البلاد ، وذلك لفترة أربع سنوات قابلة للتجديد.

ويقع مقر اللجنة في بروكسل وهي تجتمع ثلاث مرات شهريا ومهمة هذه اللجنة دراسة الآراء المقدمة لها في المجالات التالية : الزراعة، الموصلات ،الطاقة والمسائل النووية، المسائل الاقتصادية والمالية ، الصناعة والتجارة والخدمات ،المسائل الاجتماعية ،العلاقات الخارجية ،التنمية الإقليمية،حماية البيئة والصحة والشؤون المستهلكة.[2]

[1]- عبد القادر متولي ، مرجع سابق، ص 97.
[2]- صدام مرير ألجميلي ، مرجع سابق ، ص 73- 74.

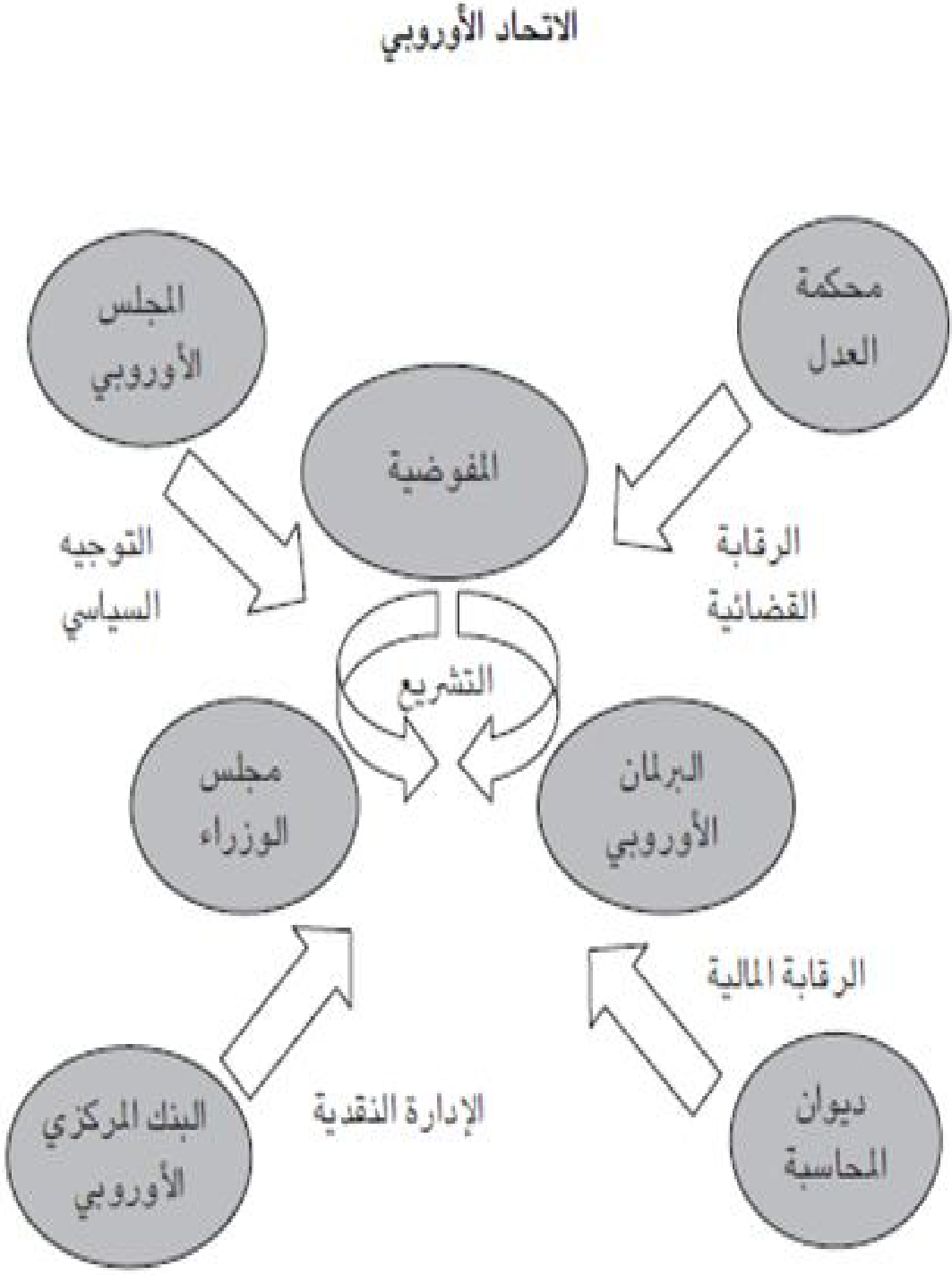

مؤسسات الاتحاد الأوروبي

المصدر: بيندر جون و سايمون اشروود ، الاتحاد الأوروبي . ترجمة، غريب علي خالد ، القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، طبعة الأولى ،2015 .

خلاصة الفصل الثاني

تعد نشأة الاتحادين الإفريقي و الأوروبي خطوة متقدمة على طريق الوحدة الذي بدأته أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية بينما بدأته إفريقيا في نهاية الخمسينيات عندما ظهرت الحاجة إلى المزيد من التوحيد.

على هذا الأساس جاء الاتحاد الإفريقي والأوروبي بناء على مجموعة من الصلاحيات والسلطات الممنوحة لكليهما وتؤكد على مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمشاركة الشعبية في أنشطة الاتحادين .

الفصل الثالث :
الإشكاليات المتعلقة بمبدأ التفويض الأفريقي والأوروبي

الفصل الثالث : الإشكاليات المتعلقة بمبدأ التفويض الأفريقي والأوروبي

المبحث الأول : المشكلة الحدودية بين مصر و السودان

أولا : النزاعات الحدودية والإقليمية في أفريقيا

أن النزاعات الحدودية الأفريقية أشبه بالقنابل الموقوتة التي تتأثر بأدنى تغيير دولي أو محلي ، فمثلا النزاع على منطقة حلايب بين السودان ومصر ، الذي وتر العلاقة بين البلدين في بعض الفترات بغير مناسبة ، والنزاع بين إثيوبيا واريتريا حول الحدود ، والذي ادخل الدولتين في معارك دامية عام 1999 ، وقتل في المعارك أكثر من نصف مليون عسكري ومدني ، والنزاع على الصحراء الغربية الذي أدى بانسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية عام 1984 ، احتجاجا على قبول المنظمة للجمهورية العربية الصحراوية عضو كاملا فيها.[1]

بما أن نزاعات الحدود تختلف ، إذا يجب التمييز بين النزاع القانوني الذي يمكن تسويته بالوسائل القضائية ، والنزاع السياسي الذي تعتبر الطرق الدبلوماسية هي الأنسب لحله ، إلا انه من الصعب التمييز بين النزاعات القانونية والنزاعات السياسية ، كما أن الخلاف بين دولتين متجاورتين يؤدى إلى تداخل خصائص نزاعات الحدود وخصائص نزاعات الإقليم ، إلى حد يجعل من الصعب التمييز بين النزاع الحدودي والنزاع الإقليمي.

وهذا راجع للتدخل بين النزاع القانوني والنزاع السياسي ، فكل النزاعات القانونية تحتوي وتشمل على عنصر سياسي ، حيث أن الوقائع التي يقوم عليها النزاع القانوني هي وقائع سياسية كونها تدور في تعارض المصالح .[2]

كما يثير الفقه التمييز بين عائدية النزاع إلى السيادة الإقليمية أو الخلاف حول المسار الصحيح لخط الحدود ، ذلك إن المقصود بنزاع الحدود هو الخلاف حول المسار الصحيح لخط الحدود ، أما النزاع الإقليمي فهو الذي ينشأ بسبب ادعاءات سيادة متعارضة على إقليم ما ، حيث كل طرف من

[1]- صالح يحي الشاعري ، تسوية النزاعات الدولية سلميا . القاهرة : مكتبة مدبولي ، طبعة الأولى ، سنة 2006، ص127.
[2]- حميد زايدي ، تسوية النزاع الإثيوبي لاريتريا في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر . مذكرو مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : سنة 2006/2005 ، ص26.

أطراف النزاع يدعي سيادته على إقليم موضوع النزاع ، أي أن كل طرف من الأطرف النزاع قد مارس سيادته على ذلك الإقليم في الماضي أو الوقت الحاضر .[1]

على انه من الصعب التمييز بين نزاعات الحدود ونزاعات الإقليم ، وهذا خاصة عندما تتجاور دولتين مثل النزاع الإثيوبي الاريتري .

كما انه بمناسبة النزاع الإقليمي بين ليبيا وتشاد في 1986 ، فان محكمة العدل الدولية لم تتطرق للتفرقة بين نزاعات الحدود ونزاعات السيادة على الإقليم ، رغم تباين وجهة نظر البلدين في تكييف النزاع.

حيث اعتبرت ليبيا النزاع متعلقا بمنح السيادة على الإقليم ، على عكس دولة تشاد التي اعتبرته نزاع حدود .

رغم تدخل نزاعات الحدود التي يطلق عليها " نزاع تعيين الحدود " Conflit de délimitation ، ونزاع منح السيادة على الإقليم conflit d'attribution de souveraineté أو ما يسمى بالنزاع الإقليمي conflit territorial ، ألا انه لكل من النزاعيين خصوصية تميزه عن الأخر ، حيث نجد إن نزاعات تعيين الحدود تنصب على تعيين الموضع الصحيح لخط الحدود ، أما منازعات منح السيادة على الإقليم تتعلق أساسا بموضوع السيادة على منطقة حدودية ذات أبعاد جغرافية .

ولإظهار ذلك نجد معيارين :

- الأول يتمثل في الخصائص الجغرافية للمنطقة المتنازع عليها ، فنزاع الحدود غالبا ما يتعلق بمناطق صغيرة المساحة ، وهذا على عكس نزاع منح السيادة علي الإقليم الذي يكون على منطقة إقليمية كبيرة المساحة .

- إما المعيار الثاني يتعلق بمضمون مطالب الدول وادعاءاتهم ، ففي نزاع تعيين الحدود تكون المطالبة حول إجراءات تعديل طفيف في مسار خط الحدود ، والأولوية تكون للسند القانوني المنشى للحدود ، وهذا خلافا لنزاع منح السيادة الإقليمية الذي يحاول كل طرف في النزاع إثبات سيادته على هذا الإقليم ، مؤكدا لها من خلال الممارسة الهادئة والمستمرة لمظاهرها .[2]

[1]- عمر سعد الله ، معجم في القانون الدولي المعاصر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، سنة 2005، ص 447.
[2]- حميد زايدي ، مرجع سابق ، ص31.

كما إن نزاعات الحدود تنصب بصفة أساسية على نوعين من الخلافات ، أولهما يكون حول تعيين الحدود وثانيهما يكون حول تخطيط الحدود ، وتعد نزاعات تعيين الحدود من أصعب نزاعات الحدود ، حيث تتعلق بتحديد نطاق السيادة الإقليمية لكل دولة من الدول المتنازعة ، أي الاتفاق على خط الحدود بين الدول المتجاورة ، أو هو العملية القانونية السياسية التي ترمي إلى تحديد امتداد سلطة كل دولة على إقليمها ، ويتم ذلك على خريطة أو في صلب معاهدة دولية مبرمة بين دولتين أو عدة دول متجاورة أو في قرار تحكيمي . وتعيين الحدود حسب الأستاذ باردوني Baronnet هو أنها غير منشئة لحقوق بل هي مجرد كاشفة أو مقرر لها .

وتحديد الحدود تعد مرحلة مهمة في القانون الدولي ، حيث تعد عامل سلم وامن وكل تعدي على الحدود يعد انتهاك لقواعد القانون الدولي .

غير إن عملية تحديد الحدود لا تكفي لوحدها ، بل يجب إتباعها بعملية التخطيط أو الترسيم ، وذلك حتى نكون أمام خط واضح ودقيق ، لذلك يجب الأخذ باعتبار عند تعيين الحدود المسائل الجغرافية والاجتماعية والقبلية ، وإلا أمكن الوقوع فيما يعرقل عملية تخطيط الحدود ، ونبقى أمام خط حدود نظري لن يجسد في الواقع المادي الملموس .[1]

الثاني : نموذج عن المشكلة الحدودية (مصر والسودان)

هو نزاع بين الحدود على منطقة تعرف باسم مثلث حلايب وهي منطقة تقع على الطرف الأفريقي للبحر الأحمر مساحتها 20.580 كيلومتر مربع توجد بها ثلاث بلدات كبرى وهي : حلايب ، و أبو رماد ، وشلاتين ، تقطنها قبائل العبابدة والبشارية ويتنازع عليها مصر والسودان في خلاف حدودي ، حيث تضعها مصر ضمن نطاق محافظة البحر الأحمر المصرية بينما تعتبرها السودان مدينة سودانية تتبع ولاية البحر الأحمر السودانية ، وعلى هذا الأساس تعتبر محل نزاع بين مصر والسودان.

تحتج الخرطوم من وقت لأخر على إدارة مصر لمثلث حلايب وشلاتين الحدودي ، وأعيد فتح الملف مرة أخرى بعد اتفاقية بين مصر والسعودية حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين في البحر الأحمر

[1]- نفس المرجع ، ص36.

ويطالب السودان بمثلث حلايب وشلاتين منذ عام 1958 ، وتصرح القاهرة أنها ارضي مصرية ورفضت مصر في عام 2016 طلب من الخرطوم لبدء مفاوضات لتحديد الأحقية في السيادة على المنطقة الحدودية أو اللجوء للتحكيم الدولي.

وكان الحكم الثنائي الإنجليزي المصري قد صنف مثلث حلايب تابعا لمصر في عام 1899 ولكن بعد ثلاث أعوام وفي سنة 1902 قرار الاحتلال البريطاني الذي كان يحكم البلدان آنذاك ، جعل مثلث حلايب تابعا لإدارة السودانية لأنه قريب للخرطوم من القاهرة . كما حدثت موجهات عسكرية بين البلدان عام1958 حيث منعت مصر السودان بضم حلايب في الدوائر الانتخابية ، وعاد النزاع مجدد مرة آخرة إلى الواجهة حول المنطقة ، وفي عام 1992 اعترضت مصر على إعطاء الحكومة السودانية حق التنقيب عن النفط في منطقة حلايب ، وفي عام 1995 أمر الرئيس محمد حسني مبارك بإخراج القوات السودانية من حلايب .وفرض على الحكومة المصرية إدارتها ، وبفعل استجابة السودان لمصر وقامت بانسحاب قواتها من منطقة ، وفي عام 2004 عادت السودان لتعلن أنها لم تتخل عن أدارة المنطقة المتنازع عليها.وفي عام 2010 اعتمدت الخرطوم منطقة حلايب كدائرة انتخابية سودانية تابعة للسودان .

وفي اجتماع بين الوزير الخارجية المصري ونظيره السوداني حيث قال الأخير : " قضية حلايب لا سبيل لحلها إلا بالحوار بين مصر والسودان " مؤكد إن كل مصري يؤمن بان حلايب مصرية ، وفي الوقت نفسه كل سوداني يؤمن بان حلايب سودانية ، لذا لن تحل القضية إلا بالحوار بين البلدين ، كما يقول رئيس اللجنة الفنية لترسيم الحدود إن السودان يملك وثائق تثبت سودانية مثلث حلايب لكن مصر تؤكد أن التعديلات الإدارية التي جاءت عام 1902 جاءت لأغراض إنسانية وهي التيسر للقبائل التي تعيش على جانب خط الحدود وهي قرارات صدرت استجابة لرغبات المسؤولين المحليين في المنطقة المتنازع عليها.

وعلى هذا الأساس يتعيين على دول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مايلى :

- بدل كل الجهود اللازمة من اجل المساهمة في تعزيز التنمية والاستقرار والتعاون في أفريقيا لتعيين وترسيم الحدود الأفريقية .

- كما يتعين على الدول المشاركة في تثبيت الحدود بالنظر إلى إمكانية إبرام بروتوكولات بشان تعيين الحدود .

- إن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء فريق عمل يكون مكلفا بإعداد دليل حول ترسيم الحدود في أفريقيا واقتراح مبادئ جديدة حول تعيين الحدود الأفريقية وصيانتها .

* إن تقوم المفوضية الاتحاد الأفريقي بتشكل هيئة تشاورية تقوم بما يلي :

- تحديد الخيارات لتعزيز الأبحاث والقدرات المتعلقة بتعيين الحدود

- أن يقوم الاتحاد الأفريقي بعقد ندوة دولية في أفريقيا حول إدارة الحدود والتعاون عبر الحدود وتنمية المناطق الحدودية.

- أن تقوم دول الأعضاء في الاتحاد بإنشاء لجان وطنية معينة بالحدود أو وكالات مماثلة بأسرع ما يمكن وإعداد ترتيبات لحل الخلافات حول الحدود .

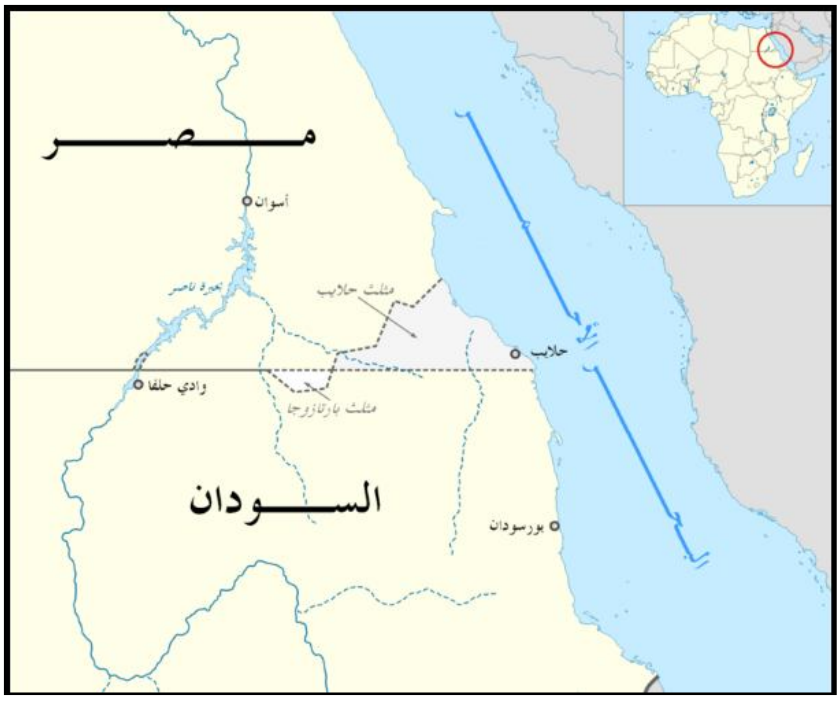

خريطة توضح منطقة النزاع الحدودية بين مصر والسودان

المبحث الثاني : إشكالية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

أولا: أسباب وتداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

1- أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي : ومن أهم أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد هي :

- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين ، وبالإضافة لمساع إقامة منطقة تجارة حرة دون الخضوع لقوانين الاتحاد .

- تخوفها من السيطرة دول منطقة اليورو على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي ، إذ يؤكد الخبراء أن الاتحاد النقدي الذي رفضت بريطانيا الدخول فيه ، أصبح محور اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي ، وأصبحت جميع القرارات تتطلب تفاوضا من قبل أعضائه في البداية ثم يتم عرضها بعد اتفاق الأعضاء في منطقة اليورو على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة .

- يعتقد البريطانيون إن تأثير بلادهم داخل الاتحاد الأوروبي ضعيف ، وفي حالة رحيلها عن الاتحاد ستتمكن من التصرف بحرية والحصول على مقاعد في مؤسسات عالمية ، كانت خسرتها بسبب انضمامها للاتحاد الأوروبي كمنظمة التجارة العالمية .

- التذمر من الرسوم الأوروبية : الاتحاد الأوروبي كغيرة من المنظمات الأوروبية يفرض رسوما على الدول المنضمة إليه كل بحسب قوته الاقتصادية ، لكن بريطانيا التي تعتمد سياسة تقشفية بسبب العجز في موازنتها تتذمر من الرسوم الأوروبية التي تثقل كاهل خزينتها التي يجب عليها دفع 55 مليون جنيه إسترليني يوميا .[1]

- الهجرة الأوروبية إلى بريطانيا : من أهم أسباب الصراخ البريطاني في وجه أوروبا ، فالأرقام الرسمية تؤكد تدفق 286 ألف أوروبي إلى السوق العمل البريطاني واستفادتهم من نظام الإعلانات الاجتماعية ، لان بند حرية انتقال الأفراد في اتفاقية شينجن تعد واحدا من أهم بنود النادي الأوروبي ،

[1]- أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. تاريخ الاطلاع 2019/06/06 ، على الساعة 13:00 ، متوفر على الربط : https// alkhaleejonline.net

الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكن بريطانيا من إتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد ، وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدر 863 ألف مهاجر ، وهو ما يشكل عبئا بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليارات دولار) سنويا .

- الافتقار إلى الديمقراطية : بعض البريطانيين وهم الذين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي يرون إن نظام الاتحاد يفتقر إلى الديمقراطية المعمول لها في النظام البريطاني ويستشهدون بالصلاحيات الواسعة للمفوضية الأوروبية غير المنتخبة التي يحق لها وضع مشاريع قوانين علي البرلمان الأوروبي المنتخب مباشرة من الشعوب الأوروبية .

- بريطانيا أصبحت على قناعة بان الخروج من الاتحاد الأوروبي سيعلى من صوت القوانين الوطنية البريطانية ، وانه لن يكون هناك سيطرة من قبل القوانين الأوروبية الاتحادية ، وهو ما سيساهم في إعادة السيطرة على قوانين التوظيف والخدمات الصحية والأمن .

- قوة عسكرية أوروبية موحدة : في ظل التحديات الجيوسياسية التي تحيط بالاتحاد الأوروبي ، فان فكرة إنشاء قوة عسكرية موحدة تأتي في الأذهان ، خاصة للتصدي لروسيا وغيرها ، وهذا ما اعتبرته بريطانيا نوعا من التحديات فضلا عن استعادة وضع الكتلة في السياسة الخارجية على مستوى العالم ، مع الأخذ بالاعتبار إن بريطانيا إلى جانب فرنسا هما اكبر قوتين عسكريتين في الكتلة وهو ما يثير مخاوف من المشاركة الأكبر لهما .

- الخوف من الإرهاب : زيادة الهجمات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية مؤخرا دفعت المواطن البريطاني إلى التفكير في أن الانفصال عن الاتحاد الأوروبي سيوقف اتفاقية الحدود المفتوحة بين الدول ، وهو ما قد يحد حركة المواطنين الأوروبيين ، ومن ثم يحول دون مجيء الإرهابيين إلى بريطانيا.

- المخاوف من انضمام تركيا للاتحاد : استطاع قادة سياسيون في معسكر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي التأثير على المواطنين البسطاء ، وخلق فزاعة وهمية لديهم بخصوص تبعات انضمام تركيا

إلى الاتحاد ، وتصوير الأمر على انه يهدد بفتح حدودها لتدفق ألاف اللاجئين الموجودين فيها حاليا إلى الدول الأوروبية .[1]

2- تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد:

- فيما يتعلق بالاقتصاد الخروج سيحرر بريطانيا من سقف العجز المفروض من قبل بروكسل عند 3% من النتائج المحلي الإجمالي ، والسقف المحدد للدين العام عند 60% من الناتج المحلي الإجمالي ومن مراقبة المفوضية الأوروبية .

- وفي القطاع المالي ستفقد المؤسسات المالية "جوز لسفر" الذي يسمح لها ببيع خدماتها المالية إلى الدول الثماني والعشرين في الاتحاد ، وبعض البنوك والمؤسسات المالية الكبرى كانت قد قالت أنها ستنقل قسما من نشاطها إلى داخل الاتحاد في حال خروج بريطانيا ، ثم أن باريس يمكن أن تتحول إلى المركز المالي لمنطقة اليورو.

- ويقول المدافعون عن خروج بريطانيا من الاتحاد أن لندن لديها عجز في الميزان التجاري مع الاتحاد مقداره7.6 مليار جنيه ، وبالتالي فان الاتحاد لا مصلحة له في فقدان هذا الشريك .

- بخروج بريطانيا من الاتحاد ستكون معفاة بحكم الواقع من أداء مساهمتها فيه والتي تقدر ب 16.7 مليار أورو إلا أن صادراتها للاتحاد والتي تقدر بحوالي 50% من مجموع الصادرات ، ستخضع لقانون الرسوم الجمركية المفروضة على الدول خارج الاتحاد بما إن بريطانيا أصبحت كذلك كما سترتفع كذلك كلفة الواردات.

- كما إن هناك خشية من انخفاض الجنية الإسترليني ، ما سينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن البريطاني ، كما سيختفي الدعم الأوروبي خاصة في ميداني الفلاحة والبحث العلمي.

- مؤيدو حملة الخروج يقولون انه من صالح الاتحاد الأوروبي التفاوض على اتفاقية تجارة حرة مع بريطانيا حتى لو تخلت عن عضويتها ،وانتقالا إلى التجارة يبلغ حاليا فائض تجارة التحاد مع بريطانيا

[1]- خروج بريطانيا من الاتحاد ، تاريخ الاطلاع2019/06/06 ،على الساعة 13:00 ،على الرابط ، www.industry.gov

100مليار يورو ، لكنها تسجل فائضا ب 20مليار يورو في صادرات قطاع الخدمات بفضل القطاع المالي .

- كما أن الخروج قد يؤثر على المنافسة ، إذ إن أي شركة بريطانية تريد الاستحواذ على شركة في الاتحاد عليها الحصول على موافقة سلطات منع الاحتكار في بريطانيا وفي الاتحاد ، ما يعني كلفة قانونية اكبر ومخاطر الحصول على حكم مختلف من الجهتين .

- وسيسمح الخروج لبريطانيا بتقديم الدعم لأي من قطاعات اقتصادها دون الحصول على موافقة بروكسل ، لكن في المقابل لا يمكنها أن تعترض على أي دعم ممكن إن تقدمه دول الاتحاد لشركاتها الكبرى .

- وفي قطاع الطاقة ، قد يؤدى خروج بريطانيا إلى رفع تكلفة الاستثمار في القطاع وتأخير المشاريع الجديدة ، في ظل عجز متوقع في المعروض من الطاقة الكهربائية في البلاد .[1]

- في قطاع الطيران هناك حاليا سياسة الفضاء المفتوح بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي ، ما يعني حرية العمل لشركات الطيران من الجانبين ، طبعا الوضع سيكون مختلفا بعد الخروج وهو ما قد يعني ارتفاع الأسعار على المستهلكين .

- ويرى محللون اقتصاديون في بريطانيا ومؤسسات مثل صندوق النقد الدولي أن الانسحاب سيجعل بريطانيا "أفقر" وفقا لرؤى متفاوتة لحجم التأثير ، حيث أكدت دراسات اقتصادية أعدها البنك الدولي أن خروج بريطانيا من الاتحاد سيؤدى إلى خسارة بريطانيا لاتفاقيات التجارة الحرة وحوالي 224 مليار جنيه إسترليني ، ويؤدي الخروج إلى انكماش الاقتصاد البريطاني بنسبة 1.4% على الأقل بحلول 2019 ، ويفقدها القدرة على التأثير في الاتحاد الأوروبي على المستوى الاقتصادي والسياسي . [2]

3- انعكاسات خروج بريطانيا من الاتحاد على نفسها:

- مباشرة عقب التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، ردت الأسواق المالية العالمية بشكل حاد ، مع تراجع الجنيه بأكثر من 10% عند نقطة واحدة ليصل إلى أدنى مستوى له أكثر من 30عاما ، فان الشكوك الناجمة عن الخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تكون سلبية على مد

[1]- تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، تاريخ الاطلاع 2019/06/06 ،على الساعة 00: 13 ، على الرابط : WWW.epc.ae

[2]- سكينة حملاوي ، مرجع سابق ، ص252.

الطويل تأثير على الأسواق العالمية ، بالنظر إلى الوتيرة الفاترة للانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي [1].

- تشير دراسات مختلفة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيخفض الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة.

- لن يكون نصف مليون عامل بريطاني في أوروبا بعيدين عن التغييرات الجارية ، فهم سيعانون من مشكلة فرق العملات بالإضافة إلى شروط إقامة جديدة ، كما أن بريطانيا باتت مهددة بعقوبات أوروبية صارمة منعا من انفصال دول أخرى ، وفي حال تمت العقوبات فستشهد بريطانيا ظروفا اقتصادية صعبة.[2]

- ومن اشد التبعات خطرا على بريطانيا هو انفصال اسكتلندا ، ورغم إن التصويت الذي جرى عام 2014 منع الانفصال عن بريطانيا ، إلا إن خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي رفع وتيرة أصوات الانفصال عن بريطانيا في اسكتلندا تتمثل في البقاء مع الاتحاد الأوروبي لان هذا الاتحاد يمول المزارعين الاسكتلنديين مباشرة ، وصرح أكثر من مسؤول اسكتلندي عن استمرار التعاون مع الاتحاد بمعزل عن قرار بريطانيا ، وهذا يشير إلى إن اسكتلندا وضعت قدمها الأولى على طريق الانفصال .

- سمحت عضوية الاتحاد الأوروبي للمواطنين البريطانيين بالعيش والعمل بحرية في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى دون تأشيرات ، ومع مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي ، وقد يحتاج الشعب البريطاني الآن إلى تأشيرات لزيارة ، فضلا عن الاضطرار إلى تحمل تكاليف السفر الإضافية ، هناك أيضا عدم اليقين حول مصير عدد كبير من المسؤولين البريطانيين الذين يعملون في مؤسسات الأوروبية ، خاصة في بروكسل.

- كانت بريطانيا تعاني من عدم انسجام قرارات الاتحاد الأوروبي مع المصالح البريطانية ، وكانت في كثير من الأحيان مضطرة لقبول هذه القرارات والتعامل معها كونها عضوة في الاتحاد الأوروبي ، وهذا ما يجعل الانفصال وسيلة لحفظ المصالح البريطانية . [3]

---

[1] -Oliver Patel , Christine Reh ,Brexit: The Consequences for the EU's ,UCL European institute Constitution Unit Briefing Paper,2016, p1.

[2] -James K. Jackson ,Shayerah Ilias Akhtar ,Derek E. Mix ,Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union, Congressional Research Service, 14July 2016,p2.

[3]- سكينة حملاوي ، مرجع سابق ، ص 255.

4- انعكاسات خروج بريطانيا على الاتحاد الأوروبي :

يعتبر خروج بريطانيا أقوى ضربة تلقاها الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه وخاصة إن القرار البريطاني يأتي في أحنك الظروف التي مر بها الاتحاد الأوروبي ، من أزمة اللاجئين إلى الأزمة الاقتصادية في اليونان مرورا بالأزمة الأوكرانية ، كل هذه المشاكل تطلب المزيد من التعاون والتنسيق ، ولهذا فخروج بريطانيا من الاتحاد يصعب المهمة على باقي الدول وخاصة الكبيرة وذات النفوذ كألمانيا وفرنسا.وتشير الأدلة إلى ما يلي :

- عند تحديد موقفه من التفاوض بشان شروط خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، سوف يمزق الاتحاد الأوروبي بين سياسة تجنب تأثير العدوى والحتمية الاقتصادية لصفقة سريعة ومواتية لبريطانيا.

- على المدى القصير ، في حين يتم التفاوض على الانسحاب ، قد تختار المملكة المتحدة لفك الارتباط صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ، مع الآثار السياسية المحتملة .

- على المدى الطويل ، سيؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تغيير ميزان القوى في الاتحاد الأوروبي ، ومن المرجح بشكل خاص لتعزيز القوى الحمائية والديمقراطيين الاجتماعيين ، ويمكن إن يكون موقف ألمانيا أيضا تقويتها.

- أن الاتحاد يواجه نوعا جديدا من التحدي : رحيل واحد من اكبر واهم الدول الأعضاء.

- بريطانيا هي ثالث دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من حيث عدد السكان ، وتشكل 12.76% من مجموع السكان الاتحاد الأوروبي، وهذا يجعل المملكة المتحدة عنصر مؤثرا في مجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي.

- إن أعضاء منطقة اليورو الذين لهم صلات وثيقة مع المملكة المتحدة في التجارة والتمويل هم الأكثر تأثر بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، مع ايرلندا ومالطا وقبرص ولكسمبورغ وهولندا وبلجيكا.

- سيخسر الاتحاد الأوروبي خامس اكبر اقتصاد في العالم وثاني اكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي ، وكانت لبريطانيا المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي اقل بقليل من 8.5 مليار جنية إسترليني في

عام 2015، وشكلت التجارة مع الاتحاد الأوروبي 44.6% من إجمالي صادرات المملكة المتحدة من السلع و53.2% من وارداتها من السلع والخدمات في عام 2014.[1]

الثاني : إشكالية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

عكس مسار التاريخ اختارت المملكة المتحدة أن تغادر الاتحاد الأوروبي في خطوة اعتبارها مراقبون أنها سير مناقض لما تطمح له اغلب الدول في العالم اليوم وهو اللجوء إلى تكتلات اقتصادية كبرى وفق لمعايير مختلفة لتتمكن من الحفاظ على الحد الأدنى من السيادة الاقتصادية والثقافية والسياسية وذلك عبر جملة من الاتفاقيات والمعاهدات المنعقدة بينهما.

أن قرار اغلب المواطنين من الخروج من الاتحاد الأوروبي لم يكن متوقعا أمام المسؤولين إذا أنهم لم يضعوا خططا عملية للخروج من الاتحاد ، حيث كشفت نتائج الاستفتاء الذي جرأ في 23 جوان 2016 أن احتمال الخروج لم يكن وارد في حسابات السياسيين. كما إن رغبة بريطانيا من الخروج من الاتحاد الأوروبي ، شهدت حالات من الشدة والجذب والتصريحات والردود الساخنة سبقت مفاوضات البريكست التي انطلقت في جوان 2017 وستستمر لعامين.

بدأت جولة أولي قبل نحو شهر، تلتها ثانية من مفاوضات بريكست في 17 جويلية2017 بمقر المفوضية الأوروبية في بروكسل ، وعشية المفاوضات حذر وزير المالية البريطاني من عواقب خروج بلاده من الاتحاد الأوروبي من دون التوصل لاتفاق بين الطرفين.

بريطانيا هي أول دولة تغادر الاتحاد الأوروبي الذي دخلته في 1973 ، وأدى قرار خامس قوة اقتصادية في العالم إلي تراجع الأسواق والجنيه الإسترليني ، فقد فقدا الاتحاد الأوروبي احد أعضائه الفاعلين للمرة الأولى في تاريخه ، إذ إن تداعيات خروج بريطانيا من التكتل الأوروبي ستكون له بالفعل تأثيرات سياسية واقتصادية ومالية ، حيث إن هذا النبأ هز أوروبا في صميمها ، لقد أوضح البنك المركزي الأوروبي ، إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سوف يكون له تأثير كبير على المركز المالي بمدينة لندن ، حيث سيكون معرض لخطر فقدان جواز المرور الأوروبي ، حيث تعتمد البنوك التي تتخذ لندن مقرا لها ، على ما يعرف بجواز المرور الأوروبي للعمل بلا عوائق في أسواق رأس المال بالاتحاد ، مما سيؤدي إلى بعض البنوك ستقوم بتحويل نشاطها إلى منطقة اليورو بعد خروج بريطانيا من الاتحاد .

[1]- سكينة حملاوي ، مرجع سابق ، ص 257.

ومن الأحداث الرئيسية والتوقعات المحتملة لخروج بريطانيا :

* 29 مارس 2017 : بريطانيا تفعل المادة 50 من معاهدة لشبونة.

* 29 افريل : قمة قادة الاتحاد الأوروبي لمنح المفوضية الأوروبية تفويضا للتفاوض مع بريطانيا.

* في ماي المفوضية الأوروبية تقوم بنشر المبادئ الإرشادية للتفاوض بناء على التفويض الممنوح لها من قبل قادة الاتحاد الأوروبي ، وقد يقول الاتحاد الأوروبي شيئا عن مفاوضات موازية محتملة بشان اتفاق تجاري مستقبلي بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا .

* في ماي وجوان 2017 : تبدأ المفاوضات

* أكتوبر 2018 : استكمال المفاوضات.

* بين أكتوبر 2018 ومارس 2019 : مجلس العموم البريطاني والمجلس والبرلمان الأوروبيين يصوتون على الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه .

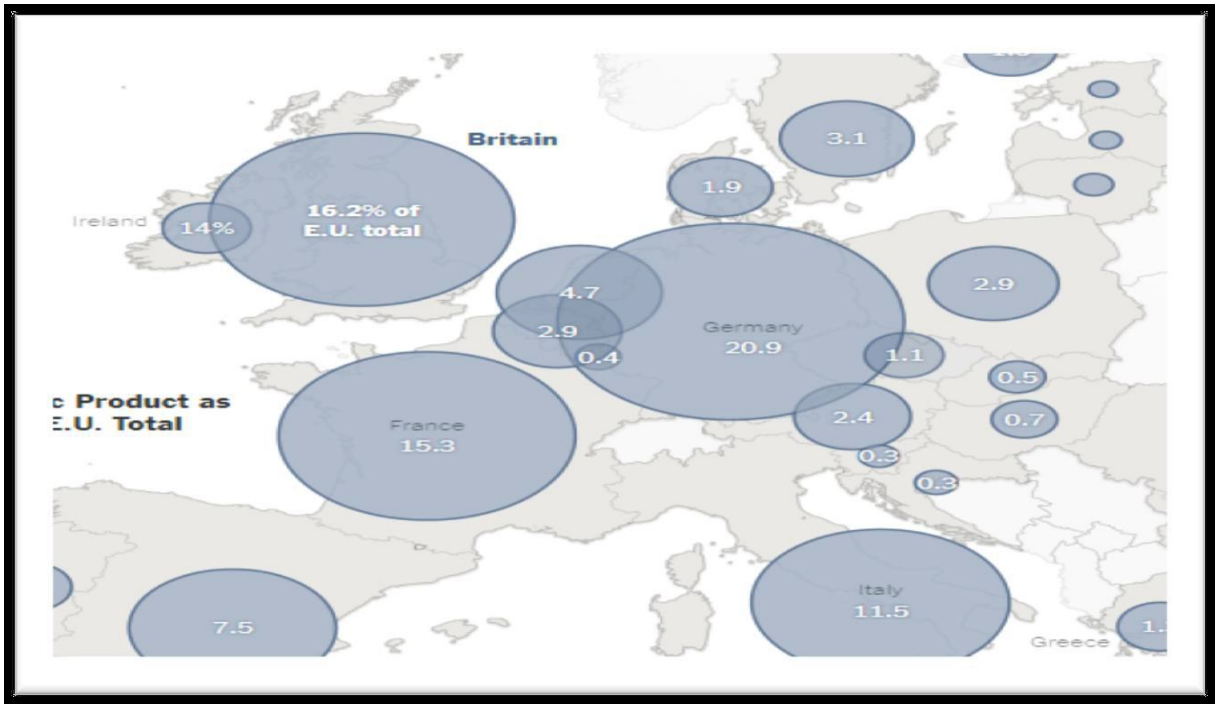

شكل يوضح بريطانيا تمثل سدس الاقتصاد الاتحاد الأوروبي

خلاصة الفصل الثالث :

كان موقف الاتحاد الأفريقي عاجزا عن التصدي للقضية النزاعات الحدودية بين مصر والسودان ، حيث أن اغلب النزاعات الحدودية في أفريقيا تكون مدعمة من أطراف خارجية ، كما أن موقف الاتحاد اقتصر على محاولة للتنسيق مع الأمم المتحدة من اجل إدارة المفاوضات بين الأطراف المتنازعة .

أما في موقف الاتحاد الأوروبي من قضية خروج بريطانيا من الاتحاد هو أن الاتحاد الأوروبي فقد جزء من التوازن الذي كان قائم دخل الاتحاد ، إضافة إلى فقدن قوة نووية صاحبة مقعد دائم في مجلس الأمن ،وعلى هذا الأساس فهو يعتبر خسارة لكلا الطرفين الأوروبي والبريطاني .

الخاتمـــــة

الخاتمة

وفي الختام يتبين لنا من خلال هذه المذكرة الأهمية الكبيرة للاتحادين الأفريقي والأوروبي ، فالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد أصبح يشكل قوة اقتصادية وسياسية كبيرة ،حيث استفادة دول الاتحاد الأوروبي من التكتل الاقتصادي لبلدانها وهي تسير نحو الاندماج الاقتصادي لبلدانها في أطار أوربا موحدة .

إما الاتحاد الأفريقي فهو يسير حدوا الاتحاد الأوروبي ،إلا أن ظاهرة النزاعات والحروب في أفريقيا جعلت من تجربته الميدانية في مجال تسوية النزاعات تتسم بمحدودية وأسفرت على وجود تفاوت كبير بين القدرات النظرية للاتحاد والدور الفعلي الذي تلعبه في تسوية النزعات التي عرفتها القارة وهو ما يدل على عدد من المشاكل التي حالت دون تفعيل الدور الأفريقي .

وما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات هي :

- تظهر المقارنة بين الاتحادين الأفريقي والأوروبي حيث يتشابه كلاهما في إن كل منهما ينقسم إلى دول ذات سيادة تتباين في إحجامها وقوتها ، وثرواتها وترتبط فيما بينها بروابط مشتركة.

- هناك حالات للتشابه بين مؤسسات الاتحاديين في التكوين و الوظائف، رغم اختلاف الاسم، مثل المؤتمر و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي في الاتحاد الأفريقي، و المجلس الأوروبي و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي، فالاسم هنا مختلف و لكن التكوين و الوظائف متشابه إلى حد كبير.

- إما من ناحية الاختلاف فهم يختلفون فيما بينهم من حيث الجوهر والمضمون ، فمن الواضح إن التجربة التكامل الأوروبي لديها سياقا تاريخي مختلف تماما عن السياق التاريخي الأفريقي ، وان كل منهما نشا وترعرع في بيئة عالمية وإقليمية مختلفة عن الأخرى .

- قد تمكنت تجربة التكامل الأوروبي من تطبيق النظرية الوظيفية بنجاح لسبب بسيط هو أنها تمكنت من حل ثلاث معضلات أساسية وهي :

* تحييد الخلافات السياسية وعزل تأثيراتها السلبية المحتملة في العملية التكاملية .

* بناء مؤسسات فعالة قادرة على إدارة العملية التكاملية

* ضمان تقدم العملية التكاملية إلى الإمام واستمرارها والحيلولة دون التفافها حول نفسها .

- إما التجربة التكامل الأفريقي من حيث تطبيق النظرية الوظيفية لم تنجح في تطبيقها ،حيث أن الاتحاد الأفريقي ليس لديه بني مؤسساتية فعالة وقوية من اجل إدارة العملية التكاملية .

نستنتج من خلال هذه الدراسة إن الفرضية صحيحة من حيث تطبيق مبدأ التفويض ،حيث نري إن كل من الاتحادين الإفريقي والأوروبي يفوضان من اجل إنجاح العملية التكاملية ولكن تطبيق مبدأ التفويض من اجل إيجاد حلول لكل من الأوضاع في الاتحادين مازالت قامة إلى حد الساعة ، من ناحية الاتحاد الأفريقي فهناك العديد من النزاعات والصراعات الحدودية والحروب الأهلية القائمة في القارة الأفريقية ولم يجد لها أية حلول من طرف الاتحاد الأفريقي والبني المؤسساتية له.

أما عن الاتحاد الأوروبي فهو يبدل كل ما بوسعه من مجهودات من اجل الحفاظ على القوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، غير أن إشكالية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تشكل عاقبة وحاجزا أمام الاتحاد الأوروبي ، فبريطانيا هي من مؤسسي دول الاتحاد الأوروبي وكذلك لديها اقتصاد قوي في دعم الاقتصاد الأوروبي ، وعلى هذا الأساس فان خروجها من الاتحاد يعتبر خسارة للاتحاد الأوروبي فهو في نفس الوقت يفقد عضو حساس ولديه مقعد في مجلس الأمن .

قائمة المراجـــع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

01- الشاعري صالح يحي ، تسوية النزاعات الدولية سلميا . القاهرة : مكتبة مدبولي ، طبعة الأولى ، سنة 2006.

02- الإمام محمد محمود ، تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي . القاهرة : منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، الطبعة الأولي ، سنة 1998 .

03- ألجميلي صدام مرير ،الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد . بيروت : دار المنهل اللبناني ،الطبعة الأولى ، 2009.

04- بالستغراف جيمس دورتي روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . ترجمة وليد عبد الحي ، الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ،طبعة الأولى ،سنة1985

05- بيندر جون و سايمون اشروود ، الاتحاد الأوروبي . ترجمة، غريب علي خالد ، القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، طبعة الأولى ،2015 .

06- بيسوني عبد الله ، عبد الغني ، التنظيم الإداري ، الإسكندرية : منشاة المعارف ، سنة 2004 .

07 - زايد عبد الله مصباح ، السياسة الدولية ، بيروت : دار الرواد ، سنة 2002.

08- حجاب شروق أسامة عواد ، النظرية العامة للتفويض الإداري والتشريعي . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، سنة 2009.

09- متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات . عمان : دار الفكر ،طبعة 1، 2011.

10- محمد نصر مهنا ، النظرية السياسة والعالم الثالث . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، طبعة 3، سنة 1998، ص26.

11- نافعة حسن ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ، 2004.

12- سعد الله عمر ، معجم في القانون الدولي المعاصر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الأولى ، سنة 2005.

13- خليل حسين ، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية. لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية، ج2، ط1 ، سنة 2013.

2- المراجع بالغة الفرنسية:

1 - Oliver Patel , Christine Reh ,Brexit: The Consequences for the EU's ,UCL European institute Constitution Unit Briefing,2016.

2 - James K. Jackson ,Shayerah Ilias Akhtar ,Derek E. Mix ,Economic Implications of a United Kingdom Exit from the European Union, Congressional Research Service, 14July 2016.

3- الأطروحات والمذكرات:

01- الوافي أسيا ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة : سنة 2007/2006.

02- الظفيري ممدوح سودي منوخ ، اثر تفويض السلطة على فعالية الأداء لدى العاملين بمؤسسات القطاع الحكومي بمدينة الكويت . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط : سنة 2012.

03- زايدي حميد ، تسوية النزاع الإثيوبي لاريتريا في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر . مذكرو مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر : سنة 2006/2005 .

04- حملاوي سكينة ، انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي"أزمة اليورو" . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة : سنة 2017/2016.

05- تركي سعيدة ، التفويض في القانون الإداري . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة 2015-2016.

4- الندوات والنشرات:

01- عبد الناصر جندلي ، لتكامل مقاربة مفاهيمية وتنظيرية. مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، الجزائر: مركز جيل البحث العلمي ،العدد 3 ،سنة 2015، ص 14-15

02 - الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، النظرية الوظيفية في العلاقات دولية . سنة 2016 ، تاريخ الاطلاع على موقع 2019/02/8 ،إلى ساعة 19:00 علي الربط :http://www.politics.dz.com

5- المواقع الالكترونية :

01- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي . تاريخ الاطلاع ، 2019/03/01،على الساعة20:00، علي الرابط : https://www.refworld.org

02- أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي . تاريخ الاطلاع 2019/06/06 ، على الساعة 13:00 ، متوفر على الربط : https// alkhaleejonline.net

03- خروج بريطانيا من الاتحاد ، تاريخ الاطلاع2019/06/06 ،على الساعة 13:00 ،على الرابط www.industry.gov ،

04- تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ، تاريخ الاطلاع 2019/06/06 ،على الساعة 00: 13 ، على الرابط :www.epc.ae

05- المبادئ المدنية الأساسية في الاتحاد الأوروبي ، تاريخ الاطلاع 2019/04/25، على الساعة 18:00،على الموقع: hu.danubecompass.org

06- الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي، تاريخ الاطلاع 2019/04/19 على الساعة 19:30 متوفر على الرابط : https//ar.alkonpis.se

07- الاتحاد الأوروبي ، تاريخ الاطلاع 2019/04/19 على الساعة 19:30 متوفر على الرابط : https//ar.wikpedia.org

08- رؤى زاهر ، الاتحاد الإفريقي نشأته ومؤسساته . تاريخ الاطلاع 2019/03/30 على الساعة 20:30 متوفر على الرابط :https// www.aljazeera.net

09- الاتحاد الإفريقي . تاريخ الاطلاع 2019/03/30 على الساعة 20:30 متوفر على الرابط : https//ar.wikpedia.org

الفهـــرس

الفهـــــــــرس

المحتوي **الرقـــم**

إهداء..... /
شكر و تقدير..... /
ملخص الدراسة..... /
مقدمة..... 01

الفصل الأول

الإطار النظري لمبدأ التفويض في النظرية الوظيفية

المبحث الأول : ماهية التفويض..... 09
المبحث الثاني : التفويض في النظرية الوظيفية..... 12
خلاصة الفصل:..... 20

الفصل الثاني

التفويض في مؤسسات الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

المبحث الأول : التفويض في مؤسسات الاتحاد الأفريقي..... 22
المبحث الثاني : التفويض في مؤسسات الاتحاد الأوروبي..... 28
خلاصة الفصل:..... 35

الفصل الثالث

الإشكاليات المتعلقة بمبدأ التفويض الأفريقي والأوروبي

المبحث الأول : المشكلة الحدودية في الاتحاد الأفريقي(مصر والسودان)..... 37
المبحث الثاني : إشكالية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي..... 42
خلاصة الفصل:..... 50
الخاتمة..... 51
قائمة المراجع..... 54